بنغازي تغرق في الفوضى

عمليات الاختطاف والقتل الميداني وغيرها من الانتهاكات

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2015

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2015

رقم الوثيقة: MDE 19/001/2015
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: أحد أفراد القوات الموالية للحكومة الليبية، والمدعومة من قبل السكان المحليين، يحمل سلاحه خلال صدامات مع مجلس شورى الثوار، وهو ائتلاف من المتمردين المناهضين لنظام القذافي السابق، وانضموا إلى قوات جماعة أنصار الشريعة الإسلامية، بنغازي، 21 يناير/كانون الثاني 2015. © Reuters / Esam Omran

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

مقدمة 5

بخصوص هذا التقرير الموجز 11

العواقب الإنسانية للصراع 12

الهجمات المباشرة على المدنيين والممتلكات المدنية 16

مزاعم خطف المحتجزين 21

القتل دون محاكمة قانونية 22

الاحتجاز والقتل دون محاكمة قانونية على أيدي قوات عملية الكرامة 26

القتل دون محاكمة قانونية 29

حوادث الاغتيال ومحاولات الاغتيال لأسباب سياسية 33

القانون الإنساني الدولي والتزامات الأطراف المتحاربة 35

النتائج والتوصيات 36

ملحق 1 39

مقدمة

بعد مرور أربع سنوات على انتفاضة الليبيين ضد حكم العقيد معمر القذافي القمعي، وصلت البلاد إلى حافة الانهيار. وتتنازع حكومتان ومجلسان برلمانيان الشرعية والسلطة من خلال ائتلافات مختلفة من الميليشيات والقوات المسلحة، ويلقى كل من الجانبين دعم أطراف إقليمية ودولية.[1] وعلى امتداد رقعة البلاد اتسعت فواصل الانقسام السياسي، والعقائدي، والقبلي، والجهوي لتصبح جبهات قتال عنيف في غرب البلاد، وشرقها، وجنوبها.[2] وتتعرض بنغازي، وهي ثاني أكبر مدينة ليبية ومهد انتفاضة 2011، لأشد ويلات العنف. وأضحت معارك الشوارع وحوادث الاغتيال والخطف هي الوضع المعتاد في الحياة اليومية. واضطر كثيرٌ ممن شاركوا يوماً في مظاهرات الشوارع على أمل تحقيق مستقبل أفضل إلى الخروج إلى المنفى.

وفي أواسط يناير/كانون الثاني 2015، قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي وكالة الأمم المتحدة المكلفة بشؤون اللاجئين، عدد النازحين داخلياً في شتى أنحاء ليبيا نتيجة للقتال وغيره من أعمال العنف في عدة مناطق بنحو 400 ألف. ومن بين هذه المناطق بنغازي ودرنة في الشرق، قرب خليج سدرة، وحول طرابلس في الغرب، وفي بلدة ورشفانة في جنوب غرب البلاد. وكثيرٌ من هؤلاء اضطروا للنزوح للمرة الرابعة أو الخامسة منذ بدء القتال في أواسط عام 2014 ولا سبيل لهم إلى المدارس والمستشفيات والمأوى المناسب.

ومنذ بدء الصراع المسلح في شرق ليبيا بين ائتلاف من الميليشيات الإسلامية والجماعات المسلحة يُعرف "بمجلس شورى ثوار بنغازي" وبين القوات الموالية "لعملية الكرامة"، وهي حملة عسكرية بدأها اللواء خليفة حفتر في أواسط مايو/أيار 2014، وتتحالف مع مجلس النواب المنتخب والحكومة التي تساندها الأمم المتحدة وتتخذ من طبرق مقراً لها، ارتكبت جميع الأطراف، فيما يبدو، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ومخالفات جسيمة للقانون الإنساني الدولي قد يُعد بعضها جرائم حرب.

وأجبر القتال زهاء 90 ألف شخص على الفرار من منازلهم في بنغازي وحدها، حسب تقديرات "المجلس المحلي ببنغازي" التي أوردتها "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 16 يناير/كانون الثاني 2015.[3]

---

[1] تتخذ الحكومة التي عينها مجلس النواب المنتخب وتساندها الأمم المتحدة من مدينة طبرق في شرق البلاد مقراً لها. وكانت قد اضطرت إلى الخروج من طرابلس في 24 أغسطس/آب 2014 بعد أن سيطر ائتلاف "فجر ليبيا"، الذي يتألف من ميليشيات أغلبها من مصراتة، والزاوية، وطرابلس على البنية الأساسية الاستراتيجية ومقار الوزارات هناك. أما "حكومة الإنقاذ الوطني" المعلنة من جانب واحد فمقرها العاصمة الليبية ويؤيدها بعض أعضاء البرلمان السابق، "المؤتمر الوطني العام" الذي عاد للانعقاد بعد سيطرة ائتلاف "فجر ليبيا" على طرابلس.

[2] نشرت منظمة العفو الدولية نتائج بحوثها بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني الدولي التي ارتُكِبت خلال القتال في غرب ليبيا بين ائتلاف "فجر ليبيا" والميليشيات التي مقرها الزنتان وورشفانة في تقرير موجز صدر في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. انظر منظمة العفو الدولية، ليبيا: تحت حكم السلاح: "حالات الاختطاف والتعذيب وغيرهما من الانتهاكات في غرب ليبيا"، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2014، (رقم الوثيقة: MDE 19/009/201) متاحة في: http://www.amnesty.org/ar/library/info/MDE19/009/2014/ar

[3] انظر "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، "اشتداد القتال في ليبيا يؤدي إلى نزوح جديد"، ملاحظات

ومن بين من أُرغِموا على ترك منازلهم عشرات من أعضاء النيابة العامة، والقضاة، والنشطاء، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، الذين عارضوا سيطرة الميليشيات الإسلامية على بنغازي والهجمات المنهجة على مؤسسات الدولة على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وفر معظم هؤلاء إلى الخارج بعد تلقي العديد من التهديدات بالقتل وبعد زيادة حادة في حوادث الاغتيال. وكان مقتل المحامية المعنية بحقوق الإنسان سلوى بوقعيقيص، وهي من أبرز الشخصيات في بنغازي، يوم 26 يونيو/حزيران 2014 مروعاً بوجه خاص بالنسبة إلى الليبيين، بسبب ما تحظى به من احترام في المجتمع المحلي ولأن حوادث الاغتيال من هذا القبيل كانت تقتصر في السابق على استهداف الرجال.

وبدأت المعركة الدائرة حالياً للسيطرة على بنغازي في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014 على يدي قائد "عملية الكرامة"، اللواء خليفة حفتر. وأدت حملة حفتر على بنغازي التي تجري تحت شعار مكافحة الإرهاب وهدفها المعلن استعادة المدينة من قوات "مجلس شورى ثوار بنغازي" وفرض حكم القانون إلى قتال ضار استمر أسابيع في عدة مناطق سكنية تُعتبر معاقل للإسلاميين. ومن بين هذه المناطق الليثي، وبلعون، والصابري، والمنطقة المحيطة بجامعة قار يونس، وكذلك منطقتا القوارشة والهواري على مشارف بنغازي. وفي كثير من الحالات اتخذ أعضاء "مجلس شورى ثوار بنغازي" مواقع في المناطق السكنية، على ما يبدو، الأمر الذي أدى إلى معارك شوارع استمرت أسابيع. وكانت القوات المتحالفة مع "مجلس شورى ثوار بنغازي" قد سيطرت على بنغازي في نهاية يوليو/تموز 2014 بعد ان استولت على المجمع العسكري الخاص بالقوات الخاصة كتيبة الصاعقة في بوعطني، الأمر الذي دفع قوات "عملية الكرامة" إلى الانسحاب. وفي 30 يوليو/تموز 2014، أعلن أعضاء جماعة "أنصار الشريعة"، وهي إحدى الجماعات المسلحة التي يتألف منها "مجلس شورى ثوار بنغازي"، المدينة "إمارة إسلامية" في تسجيل مصور بُث على الإنترنت.[4] واستمرت الاشتباكات المسلحة في منطقة بنينا الواقعة قرب بنغازي للسيطرة على المطار المدني والعسكري هناك.

ويفيد سكان بنغازي الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية بأن كلاً من وحدات الجيش تحت قيادة اللواء خليفة حفتر ووحدات مقاتلي "مجلس شورى ثوار بنغازي" كانت تعمل في مناطق سكنية في بنغازي وتشن هجمات بلا تمييز انطلاقاً منها. وزاد هذا من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون والمباني والبنية الأساسية المدنية في المنطقة. ونفذت القوات الموالية للواء خليفة حفتر بالإضافة إلى ذلك غارات جوية على مناطق سكنية. وأصدرت هذه القوات في بعض الأحيان تحذيرات إلى المدنيين من خلال قناتي "ليبيا أولاً" و"الكرامة تي في" التلفزيونيتين، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي، تحثهم على الجلاء عن منازلهم قبل الهجمات، بينما أصدر أعضاء "مجلس شورى ثوار بنغازي" تحذيرات مماثلة من خلال تلفزيون "النبأ تي في". ومع ذلك استمر وقوع المدنيين في إسار العنف المتبادل.

ويلزم القانون الإنساني الدولي الأطراف المتحاربة باتخاذ كل الإجراءات لتجنيب المدنيين والأهداف المدنية الضرر. ووجود المقاتلين في المناطق السكنية لا يعفي الأطراف من التزامها بتقليل الضرر الواقع على المدنيين إلى أقل حد ممكن. وينبغي لكل طرف بموجب القانون الإنساني الدولي أن يتجنب قدر الإمكان وضع أهداف عسكرية داخل المناطق الكثيفة السكان أو بالقرب منها.

للإحاطة، 16 يناير/كانون الثاني 2015، متاحة في: http://www.unhcr.org/54b8f3389.html

[4] انظر التسجيل المصور المتاح هنا: https://www.youtube.com/watch?v=aiBM1ifbQSI

أطراف الصراع في شرق ليبيا

شُكِّل "مجلس شورى ثوار بنغازي" في يونيو/حزيران 2014 كائتلاف لميليشيات وجماعات مسلحة إسلامية رداً على "عملية الكرامة" التي بدأها اللواء خليفة حفتر في 16 مايو/أيار 2014. ويتحالف "مجلس شورى ثوار بنغازي" مع ائتلاف "فجر ليبيا" الذي يقاتل أساساً في غرب ليبيا، ويضم المجلس جماعة "أنصار الشريعة"، وهي جماعة مسلحة أدرجها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 ضمن المنظمات الإرهابية، وميليشيا "درع ليبيا 1"، وميليشيات أخرى مرتبطة به مثل "سرية راف الله السحاتي" و"كتيبة شهداء 17 فبراير". وقد عملت هذه الجماعات وغيرها من الميليشيات التي نشأت خلال الصراع المسلح عام 2011 وبعده، ومنذ الإطاحة بالعقيد القذافي، تحت سلطة الدولة اسمياً، لكنها احتفظت بهياكلها القيادية وأهدافها السياسية. وتُعتبر جماعة "أنصار الشريعة" التي تهدف إلى فرض تطبيق تفسير صارم للشريعة الإسلامية أكثر الجماعات المنضمة إلى "مجلس شورى ثوار بنغازي" تطرفاً وهي تعمل مستقلةً عن الدولة منذ نهاية عام 2011. ويُعتقد أن "أنصار الشريعة" مسؤولة عن الهجمات التي وقعت على القنصلية الأمريكية في بنغازي في 11 سبتمبر/أيلول 2012 وأدت إلى مقتل أربعة أشخاص، من بينهم السفير الأمريكي في ليبيا.[5] وتتحالف قوات "مجلس شورى ثوار بنغازي" كذلك مع جماعات إسلامية تسيطر على مدينة درنة التي تقع على بعد نحو 300 كيلومتر شرقي بنغازي. ومن بين هذه الجماعات جماعة "مجلس شورى شباب الإسلام" التي أعلنت ولاءها للجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية"، وهي جماعة مسلحة تقاتل في سوريا والعراق ومدرجة في قائمة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية، و"كتيبة شهداء أبو سليم". و"أنصار الشريعة".

أما "عملية الكرامة" فدشنها ائتلاف من ضباط الجيش المنشقين، الذين استُبعِد بعضهم من تولي المناصب الرسمية بعد 2011، تحت قيادة اللواء خليفة حفتر، الذي كان هو نفسه ضابطاً متقاعداً آنذاك. وكان اللواء خليفة حفتر قد عاد إلى ليبيا في عام 2011 بعد أن قضى 20 عاماً في المنفى ليقود وحدات من المقاتلين المناهضين للقذافي خلال الصراع. وتتألف قوات "عملية الكرامة" من عدة وحدات سابقة من قوات الجيش، من بينها الكتيبة 21 صاعقة (قوات خاصة)، والكتيبة 36، والقوات الجوية، والقوات البحرية، والكتيبة 204 دبابات. ومعظم هذه الوحدات انشقت على جيش القذافي في 2011 وانضمت إلى صفوف الجيش الليبي الجديد الذي كان في طور إعادة البناء.[6] وتعهدت بدعم "عملية الكرامة" أساساً بسبب تهميش الجيش واستبعاد بعض أفراده[7] في فترة ما بعد 2011،

---

[5] انظر وزارة الخارجية الأمريكية، إدراج ثلاث من منظمات أنصار الشريعة وزعمائها ضمن قائمة الإرهاب، مكتب المتحدث باسم الوزارة، 10 يناير/كانون الثاني 2014، متاح في: http://m.state.gov/md219519.htm

[6] تفكك الجيش النظامي في عهد القذافي فعلياً خلال الصراع المسلح عام 2011. وللاطلاع على تحليل لقطاع الأمن في ليبيا انظر: Wolfram Lacher and Peter Cole, Politics by other means, Conflicting Interests in Libya's Security Sector, Small Arms Survey, October 2014, available at: http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SAS-SANA-WP20-Libya-Security-Sector.pdf

[7] تنطبق على اللواء خليفة حفتر، بصفته واحداً من الضباط الذين شاركوا في انقلاب 1969 الذي جاء بالعقيد معمر القذافي إلى السلطة، معايير العزل السياسي والإداري بموجب القانون 13 لسنة 2013 الذي يحظر على المسؤولين في عهد القذافي تولي المناصب ذات المسؤولية في المؤسسات العامة لمدة عشر سنوات. وبالمثل، أقالت وزارة الدفاع في يناير/كانون الثاني 2013 اللواء صقر الجروشي، وهو من كبار الضباط الذين يقودون "عملية الكرامة" من منصبه قائداً للقوات الجوية الليبية بعد قرار من "مفوضية النزاهة"، وهي هيئة أُنشِئت قبل اعتماد قانون العزل السياسي والإداري. انظر وزارة الدفاع،

وكذلك عدم قدرة السلطات على وضع نهاية لموجات حوادث الاغتيال المنهجة التي تعرض لها ضباط الأمن بما في ذلك ضباط في صفوفها. وبالإضافة إلى الضباط والجنود المدربين، تضم "عملية الكرامة" مقاتلين متطوعين، من بينهم بعض من تطوعوا للقتال مع جيش القذافي في 2011. وقوبلت "عملية الكرامة" في البداية بالإدانة من جانب السلطات المركزية، لكنها حظيت باعتراف الحكومة المؤقتة التي تساندها الأمم المتحدة والمتمركزة في طبرق. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014، اعتمد مجلس النواب، وهو البرلمان الليبي المنتخب، "عملية الكرامة" كعملية تجري تحت قيادة هيئة الأركان العامة للجيش الليبي.[8] وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أعادت الحكومة المنتخبة اللواء خليفة حفتر إلى الجيش الليبي هو وضباط آخرين، واعترف بسلطة مجلس النواب المنتخب في طبرق.

وأدى القتال في بنغازي ومحيطها إلى وقوع وفيات وإصابات بين المدنيين وأضرار بالمباني والبنية الأساسية المدنية في هجمات شُنَّت دون تمييز باستخدام المدافع الآلية المضادة للطائرات، والمدفعية، والقذائف الصاروخية. واستخدمت القوات الموالية "لعملية الكرامة" بالإضافة إلى ذلك الدبابات وشنت غارات جوية على مواقع يُزعَم أنها "لمجلس شورى ثوار بنغازي" في مناطق سكنية دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية الأهداف المدنية وحياة المدنيين، بينما اتخذت قوات "مجلس شورى ثوار بنغازي" مواقع في المناطق المدنية. وكانت الأضرار التي لحقت بالمنازل، والمساجد، والسيارات، وغيرها من الأهداف المدنية في بعض الأحياء التي تُعتبَر معاقل "لمجلس شورى ثوار بنغازي" واسعة النطاق. وارتُكِبَت انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أيضاً في مناطق أخرى من البلاد خلال المعارك التي دارت في الجنوب والغرب وشملت هجمات جوية نفذتها "عملية الكرامة" إلى جانب القتال البري.

وتشعر منظمة العفو الدولية بأشد القلق بخصوص العديد من الأنباء التي تفيد بوقوع عمليات خطف للمدنيين، وقتل دون محاكمة قانونية، وتعذيب، وهجمات على الممتلكات المدنية، يُزعَم ارتكابها على أيدي جميع الأطراف وحلفائها.

وأفادت "جمعية الهلال الأحمر الليبي" بأنه وردها أن ما لا يقل عن 267 شخصاً، من المدنيين والمقاتلين، فُقِدوا في بنغازي في الفترة بين يونيو/حزيران ونهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ولم تنجح جهود البحث إلا في العثور على ثلاثة من هؤلاء. وظهرت في مواقع التواصل الاجتماعي في الشهور الأخيرة العديد من الإخطارات التي نشرتها أسر تبحث جاهدة عن ذويها المفقودين الذين اختفوا في ظروف غير واضحة. ومن بين هؤلاء المفقودين امرأة واحدة على الأقل. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه يُحتَمَل أن كثيراً من هؤلاء الأفراد أُسِروا أو خُطِفوا ومن المحتمل أن يكونوا قد قُتِلوا دون محاكمة قانونية.

واشتد قلق المنظمة مع ورود أنباء العثور كل أسبوع على جثث ملقاة في بنغازي ومحيطها، بما في ذلك بلدة المرج التي تقع على بعد قرابة 90 كيلومتراً شرقي بنغازي وتسيطر عليها قوات "عملية الكرامة" ومحيط تلك البلدة. وتحدث اللاجئون الليبيون الذين روعهم العنف على مدى أشهر، والذين قابلتهم منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2014 في القاهرة، عن العثور بشكل متواتر على جثث في صناديق السيارات، أو في مواقع البناء المهجورة، أو على جوانب الطرق، أو قرب المساجد، وفي بعض الأحيان تكون مشقوقة الأعناق أو مصابة بأعيرة

---

http://www.defense.gov.ly/modules/publisher/item.php?itemid=122. وفي 17 يناير/كانون الثاني 2015 أفادت الصحافة الليبية بأن صقر الجروشي سُيُرَقَّى إلى رتبة اللواء ويعين رئيساً لأركان القوات الجوية الليبية.

[8] أصبحت شرعية مجلس النواب محل خلاف بعد قرار للمحكمة العليا صدر في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 يقضي ببطلان انتخابات يونيو/حزيران 2014 البرلمانية.

نارية في الرأس والجسم. وأفاد المكتب الإعلامي "لجمعية الهلال الأحمر الليبي" بأن الجمعية عثرت على ما لا يقل عن 119 جثة في الفترة بين 15 أكتوبر/تشرين الأول ونهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أغلبها في مناطق لم تقع فيها مواجهات مسلحة وعقب تلقي بلاغات من السكان المحليين. وفي بعض الحالات بدت على الجثث علامات تقييد وسوء معاملة أو عُثِر عليها مقطوعة الرأس. ووفقاً للمعلومات المتاحة لمنظمة العفو الدولية نُقِلت جثث زهاء عشرة أشخاص مقطوعي الرأس إلى "مركز بنغازي الطبي" في الشهر الأول للحملة الحالية، الأمر الذي يوحي بأنهم قُتلوا خارج إطار القانون بعد أسرهم أو خطفهم.

وظهرت في الشهور الأخيرة تسجيلات مصورة على مواقع التواصل الاجتماعي تبين فيما يبدو أدلة على أن القوات العاملة تحت لواء "مجلس شورى ثوار بنغازي"، بما في ذلك جماعة "أنصار الشريعة" المسلحة، نفذت عمليات قتل على غرار الإعدام في مقاتلين أسرى ومدنيين مخطوفين، من بينهم واحد على الأقل قُتل بقطع الرأس. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014 رَوَّع نبأ قطع رؤوس ثلاثة نشطاء في درنة المجتمع المدني الليبي وأثار غضبه. ولم يعلن أحد مسؤوليته عن هذا الحادث لكن سكان درنة حَمَّلوا جماعات إسلامية مسلحة المسؤولية. وهم يعتقدون أن النشطاء قُتلوا بقطع رؤوسهم بسبب نشاطهم المناهض للجماعات المسلحة التي تسيطر على المدينة والتي أعلنت أخيراً ولاءها "للدولة الإسلامية".[9] واستمر ورود أنباء اغتيال ضباط أمن حاليين وسابقين، وموظفين رسميين، ونشطاء، وزعماء دينيين. وبشكل مماثل احتجزت القوات العاملة تحت راية "عملية الكرامة"، مع سيطرتها على مناطق في بنغازي ومحيطها، مقاتلين من قوات "مجلس شورى ثوار بنغازي" ومدنيين لغير سبب سوى انتمائهم أو رأيهم السياسي الحقيقي أو ما يُعتقَد أنه كذلك. ونفذت قوات "عملية الكرامة" كذلك عمليات اعتقال من هذا القبيل في البيضاء والمرج باسم مكافحة الإرهاب. وفي عدة حالات احتُجِز المعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي، وتعرضوا للتعذيب، وقُتِلوا دون محاكمة قانونية، وأُلقِيت جثثهم في المنطقة. وبعد أيام أو أسابيع تعرف أسرهم بمقتلهم أثناء مطالعة صور الأشخاص المجهولين في مواقع فيسبوك المختلفة.

وفي ظل استشراء غياب القانون، والفوضى، وانتشار الأسلحة لجأ الناس بشكل متزايد إلى تطبيق القانون بأنفسهم. ونفذ أنصار كلٍ من جانبي الصراع العديد من هجمات اللجان الأهلية التي شملت عمليات خطف، وقتل دون وجه حق، ومهاجمة للممتلكات المدنية. وكانت تلك الهجمات تقع في أغلب الأحيان بعد تحريض من جانب أفراد مرتبطين بالأطراف المتحاربة. ومن المرجح أن تستمر دوامة الانتقام والانتهاكات ما لم تتخذ جميع الأطراف على الفور خطوات لإعادة حكم القانون.

وتردد أن بعض الانتهاكات ارتُكِبَت على أيدي الجماعات المسلحة المعروفة باسم "شباب المناطق" التي تصف نفسها بأنها مجموعات للدفاع عن الأحياء، والتي ظهرت في أعقاب دعوات "عملية الكرامة" إلى انتفاضة مسلحة يوم 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014. وتردد أن مجموعات "شباب المناطق"، التي يشير إليها أنصار "مجلس شورى ثوار بنغازي" أيضاً باسم "الصحوات"، تسهل عمليات الجيش في المناطق السكنية بطرق من بينها تقديم المعلومات بشأن مواقع الأهداف العسكرية، وتقاتل إلى جانب قوات "عملية الكرامة". وتلقت منظمة العفو الدولية العديد من الأنباء التي تفيد بأن هذه المجموعات تسلحها قوات "عملية الكرامة"، لكنها لم تتمكن من التحقق من

[9] انظر مثلاً بي بي سي نيوز، إعدام نشطاء في درنة بضرب العنق، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، متاح في: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-30011640 . وانظر كذلك هيومن رايتس ووتش، ليبيا: متطرفون يروعون سكان درنة، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، متاح في: http://www.hrw.org/news/2014/11/27/libya-extremists-terrorizing-derna-residents

هذه المزاعم بشكل مستقل.

وورد كذلك أن انتهاكات ارتُكِبَت على أيدي الجماعات المعروفة باسم "أولياء الدم"، وهو الاسم الذي يُطلق على الأسر التي فقدت أقارب في هجمات اغتيال منذ 2011. ويفيد نشطاء بأن عدد حوادث الاغتيال من هذا القبيل تجاوز 500 حادث حتى قبل بدء عملية الكرامة في أواسط مايو/أيار 2014. واستند كثيرون إلى عدم قدرة السلطات الليبية على إجراء تحقيقات فعالة في هذه الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة كسبب لأفعالهم. وما زالت هوية مرتكبي عمليات الاغتيال مجهولةً لكن كثيرين في بنغازي يعتقدون أنها ارتُكِبَت على أيدي جماعات إسلامية مسلحة مثل جماعة "أنصار الشريعة".

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع الأطراف إلى الكف على الفور عن قصف المناطق المدنية بلا تمييز؛ ووقف الهجمات المباشرة على المدنيين أو ممتلكاتهم وغير ذلك من الأعمال الانتقامية ضد المدنيين والمحتجزين الذين يتمتعون بالحماية بموجب قوانين الحرب، وإدانة مثل هذه الأفعال علناً واتخاذ إجراءات لمنع الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. كما تدعو المنظمة جميع الأطراف إلى الكف فوراً عن خطف المدنيين والإفراج دون شروط عن أي شخص محتجز بسبب انتمائه السياسي أو أصله. وينبغي لجميع أطراف الصراع معاملة المقاتلين الأسرى بطريقة إنسانية وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وضمان إبلاغ أسرهم بمكانهم وقدرتها على الاتصال بهم، وتلقيهم الرعاية الطبية الكافية، وحمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وينبغي للقادة على وجه الخصوص أن يوضحوا بجلاء أن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أمر غير مقبول، وأن يستبعدوا من صفوفهم أي أفراد يُشتبه في أنهم أصدروا الأمر بتنفيذ مثل هذه الافعال، أو ارتكبوها، أو وافقوا عليها. ومن يتقاعس من القادة وغيرهم من المسؤولين الأعلى عن منع وقوع جرائم التعذيب وغيرها من جرائم الحرب على أيدي مرؤوسيهم يمكن تحميلهم المسؤولية الجنائية.

وفي ضوء خطورة الانتهاكات التي يُعَد بعضها من قبيل جرائم الحرب المنصوص عليها في "النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" المعتمد في روما، ينبغي للمحكمة أن توسع تحقيقاتها في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي التي ارتكبتها كل الجماعات المسلحة والميليشيات في ليبيا في الفترة من فبراير/شباط 2011 إلى الوقت الحالي.[10] وما زال للمحكمة الجنائية الدولية الولاية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا بعد أن أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إليها الوضع هناك في 15 فبراير/شباط 2011.

واعتمد مجلس الأمن في أغسطس/آب 2014 القرار 2174 الذي قضى بأن "توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة بها، بما في ذلك الذخيرة وقطع الغيار ذات الصلة، أو نقلها، أو بيعها، إلى ليبيا" يتطلب موافقة مسبقة من "لجنة العقوبات". ووسع القرار العقوبات المفروضة على ليبيا لتشمل الضالعين من أفراد أو هيئات في "أعمال تهدد السلام، أو الاستقرار، أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض اكتمال تحولها السياسي بنجاح". ويقضي القرار كذلك بأن من بين مثل هذه الأعمال "التخطيط لأعمال تنتهك البنود المنطبقة من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو لأعمال تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه مثل هذه الأعمال، أو ارتكابها". ودعا أعضاء مجلس الأمن في بيان صدر في 17 يناير/كانون الثاني 2015 جميع الأطراف إلى "وقف العمليات العدائية

[10] سبق أن دعت منظمة العفو الدولية مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى إجراء تحقيقات في الأفعال التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي والتي زُعِم أن الميليشيات والجماعات المسلحة في ليبيا ارتكبتها، في خطاب موجه إليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2014.

لإيجاد بيئة سلمية ومواتية لإجراء حوار يشمل جميع الأطراف" وأعادوا التذكير بأن لجنة العقوبات مستعدة لمعاقبة من يهددون السلام في ليبيا.[11] وترحب منظمة العفو الدولية بالبيان وتدعو مجلس الأمن إلى أن يفرض على الفور عقوبات موجهة تشمل حظر السفر وتجميد الأصول المالية على الضالعين من أفراد وهيئات في "التخطيط لأعمال تنتهك البنود المنطبقة من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو لأعمال تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه مثل هذه الأعمال أو ارتكابها" وفقاً لقرار مجلس الأمن 2174. وفي ضوء نطاق الانتهاكات وخطورتها تدعو منظمة العفو الدولية كذلك جميع الدول إلى التعاون الكامل مع "لجنة العقوبات" فيما يتصل بفرض حظر السلاح في ليبيا.

بخصوص هذا التقرير الموجز

يقوم هذا التقرير الموجز على 40 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في الفترة بين 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 و7 يناير/كانون الثاني 2015، وكذلك مطالعة المنظمة للبيانات الرسمية الصادرة من أطراف الصراع والمواد المسموعة والمرئية المتاحة على الإنترنت. كما دُعِّم بمطالعة المنظمة للصور الملتقطة عن طريق الأقمار الصناعية لمناطق محددة في بنغازي في الفترة من 6 مايو/أيار و10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ويركز هذا التقرير الموجز على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة على أيدي جميع أطراف الصراع في بنغازي ومحيطها منذ أواسط مايو/أيار 2014. ومن بين هذه الانتهاكات خطف المدنيين، والهجمات المباشرة على المدنيين والممتلكات المدنية، والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، والقتل دون محاكمة قانونية. وبالإضافة إلى مقابلة بعض الضحايا، وأسرهم، وشهود العيان تحدثت المنظمة مع نشطاء، وعاملين بالمهن الطبية في بنغازي وفي المرج، وأعضاء من "لجنة الأزمة" في بنغازي والمنظمات الإنسانية مثل "جمعية الهلال الأحمر الليبي".

[11] المركز الإعلامي للأمم المتحدة، مجلس الأمن يرحب بالجولة الأولى من محادثات ليبيا ويشيد بالمشاركين في الحوار، 17 يناير/كانون الثاني 2015، متاح في:
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=49828#.VL0LvCusV-E

العواقب الإنسانية للصراع

"كل يوم ثمة قصف، كل يوم هناك اشتباكات. الناس لا يبرحون منازلهم. فهم خائفون. نحن لسنا مع الكرامة ولا مع أنصار الشريعة. نحن محصورون في الوسط."

أحد سكان بنغازي في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2014

كان للقتال المطول على مدى أسابيع في المناطق السكنية عواقب إنسانية وخيمة على سكان المدينة المدنيين، حيث عطل إمكانية الوصول إلى الرعاية الطبية، والتعليم، والخدمات العامة، وسبب أضراراً بالغة بالأهداف والبنية الأساسية المدنية التي تتمتع بالحماية، بما في ذلك المستشفيات. وأُغلقت الجامعات والمدارس فعلياً منذ أواسط مايو/أيار 2014، وفقاً "للجنة الأزمة" في بنغازي. وأدى القتال منذ أواسط أكتوبر/تشرين الأول إلى إغلاق أربعة مستشفيات كبيرة وإجلاء المرضى والعاملين منها مؤقتاً، الأمر الذي وضع عبئاً إضافياً على كاهل المستشفيات العامة والعيادات الخاصة التي ظلت مفتوحة.[12] وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول أُصيب مستشفى الهواري العام بقذيفة صاروخية. وفي 7 ديسمبر/كانون الأول 2014 أصاب صاروخ زُعِم أن جماعة "أنصار الشريعة" أطلقته من منطقة سكنية الطابق السادس من "مركز بنغازي الطبي"، وهو المستشفى الرئيسي الذي يستقبل الجرحى من المقاتلين والمدنيين للعلاج. وتردد أن القذيفة أشعلت حريقاً في أجزاء من المبنى. وفي اليوم التالي سقطت قذيفة قرب "مستشفى الأطفال"، لكنها لم تسبب خسائر مادية أو بشرية.

وزادت العراقيل التي تعترض سبيل الحصول على الرعاية الطبية بسبب نقص الإمدادات الطبية والعاملين الطبيين نتيجة قصف المخازن الطبية الرئيسية في بنغازي في أغسطس/آب 2014، وكذلك بسبب الصعوبات التي تعوق وصول الأطباء الليبيين إلى أماكن عملهم، فضلاً عن رحيل العاملين الطبيين الأجانب.[13] ومن لم يتمكنوا من دفع تكاليف رحلات الطيران للعودة إلى بلادهم، ومن بينهم مجموعة من العاملين الطبيين الهنود، ظلوا محصورين في

[12] من بين المؤسسات الطبية التي جرى إخلاؤها، مستشفى 7 أكتوبر، ومستشفى الجمهورية للولادة، ومستشفى الأمراض العقلية. وتظهر صور الأقمار الصناعية الملتقطة لمستشفى 7 أكتوبر يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 انخفاضاً كبيراً في عدد المركبات المتوقفة في المنشأة وحولها الأمر الذي يشير إلى تحول المنطقة إلى منطقة عسكرية.

[13] انظر "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" و"مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان"، أحدث المعلومات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خلال العنف الجاري حالياً في ليبيا، 23 ديسمبر/كانون الأول 2014، متاح في:
http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/UNSMIL_OHCHRJointly_report_Libya_23.12.14.pdf

بنغازي وأرغمهم مستخدموهم على العمل في المستشفيات العامة مجاناً. وتبين صور ملتقطة عن طريق الأقمار الصناعية حصلت عليها منظمة العفو الدولية لمؤسسات طبية مثل "مستشفى الجلاء" و"مصحة ابن سينا" انخفاضاً في حركة المركبات قرب المنشأتين في الفترة من 1 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2014 واحتمال وجود حاجز طريق، الأمر الذي يشير إلى زيادة انعدام الأمن في بنغازي، الذي أدى إلى تعطيل الرعاية الصحية. وفي 11 ديسمبر/كانون الأول 2014 عبرت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" عن قلقها بخصوص العراقيل الشديدة التي تعطل خدمات المستشفيات بسبب القتال الضاري في بنغازي.[14]

وما زال العدد المحدد للقتلى والجرحى من المدنيين غير معروف. وتفيد مصادر طبية في بنغازي بأن زهاء 600 شخص قُتِلوا بحلول 18 يناير/كانون الثاني 2015.[15] وكان معظم القتلى والجرحى من المقاتلين، على ما يبدو، لكن أطباء قابلتهم منظمة العفو الدولية قالوا إن بعض المدنيين، من بينهم أطفال، قُتِلوا أو جُرِحوا منذ بداية العمليات القتالية. وبرغم انخفاض الخسائر البشرية بين المدنيين، فقد كان الخوف شديداً بسبب القصف دون تمييز والهجمات المباشرة على المدنيين. وأفاد السكان المحليون بأن التأثير كان شديداً على الأطفال بوجه خاص، حيث يعاني كثير منهم من اضطراب النوم ويشعرون بالصدمة.

وقامت "جمعية الهلال الأحمر الليبي" في الفترة بين أواسط أكتوبر/تشرين الأول ونهاية نوفمبر/تشرين الثاني بإجلاء ما يقرب من 1400 مدني محاصرين في منازلهم من المناطق التي يستعر فيها قتال الشوارع، ومن بينهم ليبيون وعمال مهاجرون أجانب. ومنعت معارك الشوارع المحتدمة في حي الصابري "جمعية الهلال الأحمر الليبي" لأسابيع من دخول الحي برغم تلقيها بعض البلاغات بوجود مدنيين محاصرين قدمها أقاربهم.[16] وتبين لقطات مصورة لمنطقة في حي الصابري ورد أن أفراداً من قوات "عملية الكرامة" التقطوها يوم 26 ديسمبر/كانون الأول 2014 وشاهدتها منظمة العفو الدولية أضراراً واسعة النطاق للمنازل زعموا أن سببها متفجرات زرعها أعضاء "مجلس شورى ثوار بنغازي". وكانت أجزاء من هذه المنازل مدمرةً تماماً. وبدا أن بعض هذه الأضرار نتيجة سقوط قذائف. وفي أماكن أخرى تشير الجدران التي يعلوها السواد إلى أن بعض الأضرار سببها انفجارات. غير أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت تلك الانفجارات سبَّبَها سقوط قذائف أو متفجرات زُرعت في المباني. وبحلول بداية نوفمبر/تشرين الثاني، اضطرت "جمعية الهلال الأحمر الليبي" نفسها إلى الجلاء عن مقرها في منطقة سيدي حسين بسبب اقتراب الاشتباكات منه.[17] وفي الأشهر السابقة على بدء الحملة العسكرية الأخيرة في

---

[14] انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ليبيا: عشرات الآلاف يتأثرون بالقتال، 11 ديسمبر/كانون الأول 2014، متاح في: https://www.icrc.org/en/document/libya-tens-thousands-affected-fighting#.VK_08CusV-E

[15] انظر رويترز، عاملون طبيون يقولون إن القتال في بنغازي الليبية أودي بحياة 600 شخص في ثلاثة أشهر، متاح في: http://www.reuters.com/article/2015/01/18/us-libya-security-idUSKBN0KR0GD20150118

[16] تفيد بيانات المكتب الإعلامي "لجمعية الهلال الأحمر الليبي" بأن الهلال الأحمر تلقى 47 إخطاراً بوجود أشخاص محاصرين في منطقة الصابري في الفترة بين 15 أكتوبر/تشرين الأول ونهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

[17] انظر "الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر"، زيادة العنف تجبر الهلال الأحمر الليبي على إخلاء مكاتبه، والمتطوعون يواصلون إنقاذ حياة الناس، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، متاح في: http://www.ifrc.org/en/news-and-media/news-stories/middle-east-and-north-africa/libya/increased-violence-forces-evacuation-of-libyan-red-crescent-offices-while-volunteers-continue-saving-lives-67618/

15 أكتوبر/تشرين الأول ألحق القصف دون تمييز أضراراً بالبيوت، والسيارات، والمحاصيل، والمخازن التجارية في مزارع المدنيين في سيدي فرج، والقوارشة، وبنينا قرب قاعدة بنينا الجوية التي تضم المطار المدني والعسكري وتسيطر عليها قوات "عملية الكرامة".[18] وفر معظم المدنيين من هذه المناطق ولجأوا إلى أحياء وسط بنغازي.

وأدى القتال أيضاً إلى إلحاق أضرار بالبنية الأساسية المدنية. وتكشف صور الأقمار الصناعية التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية عن أضرار جسيمة في محطة كهرباء فرعية تقع إلى الشرق من مجمع قوات الصاعقة في بوعطني وقعت في الفترة بين 22 يوليو/تموز و3 أغسطس/آب 2014. وأُصيبت محطتا كهرباء فرعيتان أخريان تقعان شرقي بنغازي وجنوب شرقي المدينة بأضرار أو دُمِّرتا في الفترة بين مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول 2014. وبالمثل لحقت أضرار خلال القتال بالمطار المدني في بنينا الذي تسيطر عليه قوات "عملية الكرامة" نتيجة إصابته بصواريخ جراد أطلقتها قوات "مجلس شورى ثوار بنغازي"، حسبما ورد. وتبين صور الأقمار الصناعية أضراراً في مبنى المطار والمدرج.

وأبلغ السكان منظمة العفو الدولية بنقص الوقود وغاز الطهي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتعطل جمع القمامة وامدادات المياه، وانقطاع التيار الكهربي بسبب الأضرار التي لحقت بخطوط توزيع الكهرباء نتيجة للقصف، وذلك على مدى أسابيع. وتأثر نطاق تغطية خدمات الهاتف المحمول والإنترنت نتيجة لذلك. وزاد إغلاق البنوك من تقليص قدرة سكان بنغازي على شراء السلع الضرورية. وبحلول أواسط يناير/كانون الثاني 2015 استؤنفت بعض الخدمات في المدينة مع اقتصار القتال على الميناء التجاري، وأحياء الصابري، والليثي، والهواري، بينما زعمت قوات "عملية الكرامة" السيطرة على 90 في المئة من المدينة.[19] غير أن انقطاع التيار الكهربي لفترات طويلة استمر يؤثر على سكان بنغازي حيث لم تكن امدادات الكهرباء متاحة إلا لأربع ساعات يومياً في المتوسط.[20]

ويبعث على القلق بوجه خاص وضع أبناء طائفة التاورغاء المهجرين من ديارهم منذ أغسطس/آب 2011 بعد أن هوجمت بلدتهم بأكملها على أيدي ميليشيات مصراتة.[21] وتفيد تقديرات "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" بأن زهاء 5600 من التاورغاء كابدوا النزوح ثانية من خمسة مخيمات مختلفة في بنغازي، ومن بينهم 250 أسرة

---

[18] انظر منظمة العفو الدولية، ليبيا: "تعاظم المخاطر المحدقة بسكان بنغازي وسط عمليات القصف المتهورة"، 17 يونيو/حزيران 2014، متاح في: http://www.amnesty.org/ar/news/libya-mounting-risks-benghazi-residents-amid-reckless-shelling-2014-06-17

[19] انظر رويترز، عاملون طبيون يقولون إن القتال في بنغازي الليبية أودي بحياة 600 شخص في ثلاثة أشهر، متاح في: http://www.reuters.com/article/2015/01/18/us-libya-security-idUSKBN0KR0GD20150118

[20] See Hisham Matar, What's left in Libya, The New Yorker, 14 January 2014, available at: http://www.newyorker.com/news/news-desk/whats-left-libya

[21] التاورغاء طائفة تضم قرابة 40 ألفاً من الليبيين السود، وقد هُجِّروا قسراً من بلدتهم تاورغاء في أغسطس/آب 2011 على أيدي ميليشيات من مصراتة اتهمتهم بتأييد العقيد معمر القذافي وارتكاب جرائم حرب من أجله. ومُنِعوا منذ ذلك الحين من العودة إلى بلدتهم وعاشوا معظم الوقت في مخيمات تعوزها الموارد في بنغازي وطرابلس. وفي 2014 عانوا من التهجير ثانية بسبب تجدد الصراع.

غادرت مخيم الحليس بسبب القصف.[22] ونزحت قرابة 510 أسر من مخيم قار يونس بعد أن شب فيه حريق يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014 وأتى على 16 مربعاً سكنياً من 45 مربعاً هناك. ولم تتمكن "لجنة الأزمة" التاورغاء، وهي هيئة أُنشِئَت للتصدي للحاجات الإنسانية للطائفة في بنغازي، من التعرف على السبب المحدد للحريق. وزعم بعض السكان أنه اندلع بسبب القصف، بينما أصر آخرون على أنه أُشعِل عمداً. وبعد أن عاد بعض السكان إلى مخيم قار يونس للاطمئنان على أمتعتهم وجدوا أنها نُهِبَت كلها. واضطر كثيرون، مع قلة الخيارات الأخرى المتاحة لهم، إلى البحث عن مأوى في المدارس، وساحات انتظار السيارات، والمباني غير المكتملة في بنغازي، وأجدابيا، ومدن أخرى. وحتى يناير/كانون الثاني 2015 كانت زهاء 25 أسرة ما زالت تعيش في خيام في أجدابيا.

[22] انظر "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" و"مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان"، أحدث المعلومات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال العنف الجاري حالياً في ليبيا، 23 ديسمبر/كانون الأول 2014، متاح في:
http://unsmil.unmissions.org/portals/unsmil/Libya%20Human%20Rights%20update%20Report%20-%202014-12-23%20-%20revised%202014-26-12%20EN.pdf

الهجمات المباشرة على المدنيين والممتلكات المدنية

ارتُكِبَ منذ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014 العديد من الهجمات الانتقامية التي استهدفت المنازل وغيرها من الممتلكات الخاصة بالأفراد المرتبطين بكل من جانبي الصراع.

وتلقت منظمة العفو الدولية أنباء تفيد بأن العشرات من منازل الأسر، والمتاجر، ومقار الأعمال الخاصة بالأشخاص الذين يُعتقَد أنهم إسلاميون، بما في ذلك زعماء، وأعضاء حاليون وسابقون في الجماعات المسلحة المرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي" – قد يقرب عددهم من مئة في حي السلماني وحده – تعرضت للهجوم بالمتفجرات، أو بإطلاق النار المباشر، أو للنهب، أو الحرق أو الهدم بالجرافات.[23] كما استُهدِفَت الممتلكات المدنية الخاصة بأفراد أصلهم من مصراتة.[24] وورد أن مثل هذه الهجمات نُفِّذَت على أيدي "شباب المناطق" المتحالفين مع قوات "عملية الكرامة" في أعقاب تحريض على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، حسبما ورد.

وكانت المنازل التي تعرضت للهجوم، في بضع حالات، مستخدمة فيما يبدو في أغراض عسكرية مثل تخزين الذخيرة، أو كقاعدة لشن هجمات عسكرية، ومن ثم فقدت (مؤقتاً) الحصانة من التعرض للهجوم بموجب القانون الإنساني الدولي. بيد أن منظمة العفو الدولية جمعت أدلة تبين أن مثل هذه الهجمات استهدفت في معظم الحالات منازل مدنية تتمتع بالحماية خاصة بأفراد يُعتقد أنهم إسلاميون أو أعضاء في جماعات مرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي" لغير سبب سوى الانتقام من أنشطتهم السياسية، أو ارتباطهم بأفراد ضالعين في القتال، أو أصلهم.

وورد أن قوات "عملية الكرامة" لم تشارك بشكل مباشر في عمليات هدم المنازل أو تدميرها أو تأمر بها، لكنها لم تتخذ، فيما يبدو، الخطوات اللازمة لوقفها أو منع وقوعها. بل في بعض الحالات كان القادة الميدانيون، فيما يبدو، على علم مباشر بالهجمات وتغاضوا عن تدمير منازل الأفراد المرتبطين بجماعة "أنصار الشريعة" أو غيرها من الجماعات المسلحة العاملة تحت راية "مجلس شورى ثوار بنغازي". فعلى سبيل المثال، اعترف فرج البرعصي، قائد منطقة جبل الأخضر في "عملية الكرامة"، في تسجيل مصور وُزِّع على مواقع التواصل الاجتماعي في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بوقوع هجمات على بعض المنازل في أعقاب دخول قوات "عملية الكرامة" بنغازي. وبدا وكأنه يبرر مثل هذه الهجمات، وحذر من أن منزل "كل من هوا مشتبه ومتورط في سفك دماء الليبيين"، بما في

---

[23] انظر "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" و"مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان"، أحدث المعلومات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال العنف الجاري حالياً في ليبيا، 23 ديسمبر/كانون الأول 2014، متاح في:
http://unsmil.unmissions.org/portals/unsmil/Libya%20Human%20Rights%20update%20Report%20-%202014-12-23%20-%20revised%202014-26-12%20EN.pdf

[24] تدعم مدينة مصراتة إلى حد بعيد الميليشيات والجماعات المسلحة التي تحارب قوات "عملية الكرامة" وحلفاءها.

ذلك كل أمتعته، سيُدَّمر باسم حماية "اللحمة الاجتماعية في ليبيا".[25] كذلك حرض أفراد مرتبطون "بعملية الكرامة" على تدمير المتاجر والمنازل الخاصة بالأفراد الذين يُعتقد أنهم إسلاميون، وخصوصاً أي مقيمين في المدينة أصلهم من مصراتة، ونشروا قائمة بأسماء هؤلاء وعناوينهم على فيسبوك.[26]

وكانت المنازل والمتاجر التي استُهدِفَت خالية، في معظم الحالات، من أي مدنيين وقت تعرضها للهجوم. لكن في بعض الحالات تعرضت المنازل للهجوم المباشر بالمدافع الآلية المضادة للطائرات، والقذائف الصاروخية، والمتفجرات، والمدفعية أثناء وجود مدنيين غير ضالعين في القتال من بينهم نساء وأطفال. ودفعت الهجمات الأولى على المنازل، بعد فترة قصيرة من بدء الحملة العسكرية في 15 أكتوبر/تشرين الأول، عدة آلاف من أسر الأفراد الذين يُعتقد أنهم إسلاميون وأعضاء في القوات المرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي" إلى مغادرة بنغازي خوفاً من التعرض لعمليات انتقامية. وانتقل معظمها إلى مصراتة، أو الخمس في شمال غرب البلاد، أو بلدات أخرى قرب بنغازي.

فعلى سبيل المثال، أبلغت أمينة الطلحي منظمة العفو الدولية بأنه في حوالي الساعة الثانية صباحاً يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أيقظها من نومها صوت انفجار مدو وقع خارج منزل أسرتها في شارع عسقلان في حي الماجوري في بنغازي. ودمرت المتفجرات، التي زعمت أنها وُضِعَت في حقيبة خارج الباب الأمامي لمنزلها، أربع سيارات متوقفة في الشارع وألحقت أضراراً بالمدخل ونوافذ الواجهة. وكان في المنزل آنذاك عشرة من أفراد الأسرة، من بينهم أربع نساء. وتعتقد أمينة الطلحي أن منزل أسرتها استُهدِف على أيدي مجموعة من "شباب المناطق" من الماجوري بسبب ارتباط أحد أشقائها السابق بجماعات وميليشيات إسلامية. وفي أعقاب الهجوم فرت الأسرة بأكملها من بنغازي خشية التعرض لأعمال انتقامية جديدة.

وفي حالة أخرى، شنت مجموعة من "شباب المناطق" متحالفة مع "عملية الكرامة" هجوماً، يوم 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014، على منزل عائلة بن الصويد باستخدام القذائف الصاروخية والمدافع الآلية المضادة للطائرات، حسبما زُعِم. وورد أن الهجوم نُفِّذ رداً على ارتباط أحد أفراد العائلة، وهو عبد السلام بن الصويد، "بمجلس شورى ثوار بنغازي". وكان عبد السلام بن الصويد، خلال الصراع المسلح في 2011، قائداً ميدانياً "لسرية راف الله السحاتي" التي تعمل حالياً تحت راية "مجلس شورى ثوار بنغازي". وشارك في الصراع الحالي ضد قوات "عملية الكرامة"، وورد أنه قُتِل في اشتباكات وقعت حول مطار بنينا يوم 20 أغسطس/آب 2014. وحسب إفادة شقيقته التي نجت من الهجوم، كان في المنزل سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وسبع سنوات، بالإضافة إلى أربع نساء واثنين من أشقاء عبد السلام، وهما مصطفى وخالد.

وروت شقيقة عبد السلام الحادث قائلةً: "في نحو الساعة 2:15 صباحاً يوم 15 أكتوبر، سمعت طرقاً شديداً على البوابة الخارجية للبيت. وبعد أقل من خمس دقائق، أطلق 'الصحوات' القذيفة الأولى. وقبل أن تُتاح لنا حتى فرصة للمغادرة، أطلق 'الصحوات' قذائف صاروخية، ومدافع آلية عيار 14.5 مليمتر، وقذائف مدفعية. كانوا يطلقون النار على الطابقين الثاني والثالث من منزلنا. وحاول شقيقاي خالد ومصطفى الدفاع عنا وردا على النار باستخدام

[25] يمكن مشاهدة التسجيل المصور هنا:
https://www.facebook.com/video.php?v=1628079944086081&fref=nf انظر أيضاً الجزيرة، قوات حفتر تنفذ عمليات انتقامية ضد ثوار بنغازي، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، متاح في: http://tinyurl.com/pxsbk3f

[26] يُستَخدَم موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك على نطاق واسع في ليبيا كمصدر أساسي للمعلومات والأخبار.

بندقيتيهما. وبعد برهة تلقيت اتصالاً من أبي وشقيقي الآخر إبراهيم وأبلغاني بأنهما خُطِفا وأُخِذا إلى مدرسة الطيبة المنورة في بوهديمة. وقالا إنهما أُصيبا بالرصاص في أرجلهما ويتعرضان للضرب. ثم اتصل بي أحد الصحوات يبلغني بأن علي أن أسلم شقيقي إن كنت أريد أن أرى والدي وشقيقي إبراهيم ثانية. ومع أذان الفجر، غادرت البيت في نهاية الأمر مع أمي، والأطفال، وزوجتي شقيقي. وكان خالد آنذاك قد قُتِل بالفعل وجُرِح مصطفى. وقد توفي لاحقاً. لا أعرف إن كانوا قتلوا مصطفى عندما دخلوا البيت أم توفي متأثراً بالإصابة التي لحقت به في وقت سابق خلال القتال. وفي اليوم التالي اتصل أحد أصدقائنا قائلاً إنهم عثروا على جثتي أبي وإبراهيم في المنطقة الصناعية. وذهبت إلى المشرحة في "مركز بنغازي الطبي" للتعرف على جثتيهما ورأيتهما تغطيهما علامات تعذيب". وأبلغت الشقيقة منظمة العفو الدولية بأن الجيش كان يرابط على مقربة من البيت لكنه لم يتدخل لوضع حد للهجوم. وبعد فترة قصيرة من الهجوم، اضطرت الأسرة بأكملها لمغادرة بنغازي خوفاً من التعرض لأعمال انتقامية، بينما تعرض منزلها لاحقاً للنهب والتخريب.

وفي حالة أخرى شنت مجموعة، ورد أنها تتألف مما بين 50 و60 من أنصار "عملية الكرامة"، هجوماً على مبنى يقع في منطقة الماجوري في بنغازي في حوالي الثانية صباحاً يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014. ويتألف المبنى من ست شقق سكنية تخص عائلة الكرشيني، وهي أصلاً من مصراتة. وأفاد أحد أفراد عائلة الكرشيني بأن المهاجمين من أنصار "عملية الكرامة" وسلحتهم الكتيبة 21 صاعقة. وورد أنهم استخدموا القذائف الصاروخية، ونيران المدافع الآلية المضادة للطائرات، والبنادق الآلية. وكان في المنزل وقت الهجوم 29 من أفراد العائلة، من بينهم 14 طفلاً وثماني نساء، إحداهن حامل، وكان معظم الموجودين نائمين. وكان أحد أفراد العائلة، وهو علي الكرشيني، اعتُقِل في عام 2007 بتهم تتصل بارتباطه "بالإخوان المسلمين في ليبيا" وحُكِم عليه بالسجن خمس سنوات. وأُفرِج عنه بعد أن قضى نصف مدة العقوبة. وشارك في القتال خلال الصراع المسلح عام 2011 إلى جانب إحدى الكتائب المناهضة للقذافي. وبعد بدء الحملة العسكرية الحالية، ترددت في مواقع التواصل الاجتماعي اتهامات لعلي الكرشيني بالانتماء إلى جماعة "أنصار الشريعة" المسلحة وتمويل أنشطتها. لكن العائلة تعتقد أنها لم تُستَهدَف إلا لأنها أصلاً من مصراتة. وقال أحد أفراد العائلة في مقابلة مع منظمة العفو الدولية مفسراً: "قبل الهجوم على بيتنا بنحو عشرة أيام، ردد خالد بوالغيب، وهو من أنصار حفتر، عدة إعلانات تفيد بأن كل من هو من مصراتة ينبغي نهب بيته وتدميره وينبغي تطهيره كليةً. ونُشرت قائمة على فيسبوك تضم عائلة الكرشيني وآخرين، داعيةً الناس إلى مهاجمة العائلات المصراتية ونهبها وإبعادها تماماً من بنغازي.... واستجاب الصحوات للدعوة وهاجموا عائلتنا لمجرد أننا من مصراتة."

وبعد أن تعرض أفراد عائلة الكرشيني للهجوم ردوا على النيران باستخدام بنادق الكلاشنيكوف، الأمر الذي أدى إلى اشتباكات مسلحة استمرت حتى 3:30 صباحاً. وسُمِح للنساء والأطفال بمغادرة البيت آمنين في نحو الساعة 11:30 صباحاً. لكن ستة من أفراد العائلة الذكور سُلِّموا إلى قوات الصاعقة واحتُجِزوا بعد ذلك.[27] وبعد اقتياد رجال عائلة الكرشيني نُهِب المنزل بالكامل، وخُرِّب، وأُضرِمَت فيه النار ولم تتدخل قوات "عملية الكرامة" التي كانت على مقربة من المنزل لحمايته. وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 تقريباً، نُهِب منزل محمد، وهو فرد آخر من عائلة الكرشيني، وأُحرِق وكذلك سيارته.

وفي حالة أخرى، أُشعِلت النار في منزل أسرة سمير الكاديكي في شارع عناتة في حي السلام، ونُهِب ودُمِّر باستخدام

[27] للاطلاع على التفاصيل الخاصة بالاحتجاز انظر القسم 4، الاحتجاز والقتل دون محاكمة قانوني على أيدي قوات "عملية الكرامة" وأنصارها.

نيران المدافع الآلية المضادة للطائرات ومدافع الدبابات في حوالي أواسط أكتوبر/تشرين الأول 2014. ووقع الهجوم بعد أن شنت قوات "الكرامة" هجمات جوية على الحي، وهو ما دفع المدنيين إلى الفرار. وكان عشرة من أفراد أسرة سمير الكاديكي، من بينهم ثلاث نساء، في المنزل وقت الهجمات الجوية. وتمكنوا من الفرار قبل أن تدخل قوات "الكرامة" وأنصارها حي السلام. وأبلغ سمير الكاديكي المصاب بالشلل نتيجة تعرضه للتعذيب في سجن عين زارة في طرابلس عام 2007، منظمة العفو الدولية بأن أشقاءه لم يشاركوا في أي قتال في الصراع الحالي، لكنهم حاربوا ضد قوات القذافي في 2011. وتعرضت أربع منازل أخرى على الأقل في الحي نفسه للتدمير والنهب.

وتعرضت منشآت مدنية أخرى تخص أفراداً يُعتقَد أنهم من أنصار "مجلس شورى ثوار بنغازي" للاستهداف أيضاً، ومن بينها مجمع "إذاعة أجواء البلاد" الذي تعرض للنهب ودُمِّر في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

وعلى النحو نفسه، ورد أن منازل عشرات الأفراد المرتبطين بمؤسسات الدولة، بما في ذلك الشرطة والجيش، تعرضت للتخريب والنهب وأُشعلت فيها النار في بعض الأحيان، ثأراً من هجمات، حسبما ورد. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد المسؤولين عن تلك الهجمات، لكن الإفادات تشير إلى أنها نُفِّذت في مناطق تسيطر عليها جماعات مرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي."

فمثلاً تعرض منزل وممتلكات أحد ضباط الشرطة للنهب على أيدي بعض أعضاء جماعة "أنصار الشريعة"، حسبما زُعِم، قرابة بداية نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وروى ضابط الشرطة الحادث لمنظمة العفو الدولية قائلاً: "يقع منزلنا في منطقة شارع فينيسيا الذي شهد اشتباكات ضارية. وعندما بدأ القتال نقلت أسرتي إلى حي أكثر أمناً وذهبت إلى مصر لمرافقة قريب للعلاج الطبي. وعندما عدت قرب بداية نوفمبر لاحظت أن إحدى سيارتينا مفقودة. وكانت الثانية بها أضرار. وقضيت مع أسرتي تلك الليلة. وعندما عدت في اليوم التالي رأيت أن السيارة الثانية سُرِقت كذلك وأن البيت تعرض للاقتحام. وكانت الخزنتان الموجودتان في البيت قد فُتِحتا بالأعيرة النارية وسُرقت كل الأشياء القيمة، بما في ذلك جهازا كمبيوتر محمولان ومبلغ 10000 دينار ليبي (قرابة 7550 دولاراً أمريكياً). وقررت قضاء الليل في منزلي، لكن في منتصف الليل قال لي جيراني إن علي أن أغادره حرصاً على سلامتي. وفي نحو الثالثة صباحاً، عادت مجموعة من رجال "أنصار الشريعة" إلى المنزل ودمروا كل شيء لا يستطيعون سرقته، بما في ذلك الأثاث وكل وسائل الراحة الأخرى. وهم يعتقدون أنني كافر لأني أعمل في الشرطة ولذلك فكل ما أملكه حلال. ولي أصدقاء في مركز الشرطة تعرضت منازلهم للنهب كذلك."

وفي هجوم آخر تعرض منزل المحامي ونائب رئيس "المجلس الوطني الانتقالي" السابق، عبد الحفيظ غوقة للسلب والنهب في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 على أيدي جماعة مرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي"، حسبما زُعِم. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية قال عبد الحفيظ غوقة إن مسلحين يرتدون زياً أفغانياً وصلوا إلى المنزل الواقع في منطقة بلعون في بنغازي في سيارة مكتوب عليها "درع ليبيا" – وهو اسم إحدى الميليشيات العاملة تحت راية "مجلس شورى ثوار بنغازي" – ودخلوا المنزل حيث سرقوا وخربوا أمتعته. وورد أن الرجال سرقوا جواز سفره ونشروا صورة له في صفحتهم على فيسبوك. وورد أنهم تركوا وراءهم عبارة "ليوث الدولة الإسلامية مروا من هنا" مكتوبة على أحد الجدران. وأبلغ عبد الحفيظ غوقة منظمة العفو الدولية بأنه يعتقد أنه استُهدف بسبب أرائه وموقفه المناهض "لأنصار الشريعة" والميليشيات المرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي" الذي عبر عنه علناً من خلال وسائل الإعلام وكتاباته.

وبموجب "النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" المعتمد في روما قد يُعد نهب بلدة أو مكان، وتدمير ممتلكات عدو والاستيلاء عليها دون اقتضاء من ضرورات الصراع، والهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية من قبيل جرائم الحرب عندما تُرتكب تلك الأعمال خلال صراع مسلح.

الخطف والقتل دون محاكمة قانونية على أيدي الجماعات المرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي"

"الأطفال فزعون. لم أعرف بم أرد عندما ظل ابني يردد "أنصار الشريعة سيأتون ويقتلونني" وهكذا حزمت أمتعة بيتي وأخذت أطفالي إلى مصر."

لاجئ ليبي قابلته منظمة العفو الدولية في القاهرة، 12 ديسمبر/كانون الأول 2014

تلقت منظمة العفو الدولية العديد من الأنباء التي تفيد بأن جماعات مرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي"، وخصوصاً جماعة "أنصار الشريعة"، نفَّذَت العديد من عمليات خطف المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال مثل المحتجزين المشتبه بأنهم من الموالين للقذافي الذين كان كثير منهم رهن الاحتجاز منذ الصراع المسلح عام 2011. وتمثل بعض حالات الاختطاف، فيما يبدو، أخذ رهائن، وهو جريمة حرب. ولم تتمكن المنظمة في كل الحالات من التحقق من هذه المزاعم وتحديد هوية مرتكبيها. ويرجع هذا أساساً إلى إحجام أسر المخطوفين عن التحدث خوفاً من تعرضهم هم أو أقاربهم للانتقام.

وتشير المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية إلى أن الأفراد خُطِفوا في أغلب الحالات من منازلهم، أو محطات الوقود، أو نقاط التفتيش، أو الشوارع على أيدي ملثمين يركبون في معظم الحالات سيارات مدنية عادية دون لوحات أرقام. ومن بين من استُهدِفوا بعض ضباط الشرطة، ورجال الأعمال، والمسؤولين العموميين، والعاملين الطبيين، وأفراد يُعتقد أنهم من أنصار "عملية الكرامة". وفي بعض الحالات كان الدافع وراء عمليات الخطف الحصول على فدية، فيما يبدو. وأبلغ نشطاء منظمة العفو الدولية بأن معظم رجال الأعمال أو أبناء الأسر البارزة غادروا بنغازي في الشهور الأخيرة خوفاً من التعرض للخطف. وقال أحد النشطاء مفسراً: "عادة ما ينتظرون (أنصار الشريعة) أسابيع أو أشهر قبل أن يتصلوا بالأسرة. وبحلول ذلك الوقت تكون الأسرة قد اعتقدت أن الشخص توفي وتكون مستعدة لدفع أي مبلغ للإفراج عن قريبها. وهم بحاجة إلى المال منذ قطعت الحكومة تمويل الميليشيات."

وكان أفراد طائفة التاورغاء المهجرون من بين من استُهدِفوا أيضاً على أيدي الجماعات المرتبطة بقوات "مجلس شورى ثوار بنغازي". ويفيد نشطاء التاورغاء بأن 13 من رجال التاورغاء خُطِفوا يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 من نقطة تفتيش تابعة "لمجلس شورى ثوار بنغازي" في القوارشة أثناء فرارهم من القصف قرب مخيم الحليس حيث كانوا يقيمون. وأُطلِق سراحهم بعد استجواب موجز وبعد مفاوضات قام بها أعضاء من طائفة التاورغاء. وخُطِف 21 آخرون من رجال التاورغاء في الأيام التي أعقبت ذلك، وهم محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي منذ ذلك الحين. ويُعتقد أنهم محتجزون لدى "سرية راف الله السحاتي".

وتعرض أطباء وممرضون للخطف. وكان ذلك فيما يبدو بغرض علاج المقاتلين الجرحي المنتمين الى قوات "مجلس شورى ثوار بنغازي" التي أقامت مستشفيات ميدانية خاصة بها في منازل أو مزارع في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. فمثلاً، خُطف طبيب أوكراني وممرض يعملان في مستشفى الهواري يوم 18 سبتمبر/أيلول، واحتُجِزا بمعزل عن العالم الخارجي حتى إطلاق سراحهما في 7 نوفمبر/تشرين الثاني. وخُطِف كذلك أربعة عاملين طبيين آخرين، وهم طبيب وثلاثة فنيين، يعملون في مستشفى الهواري في بداية نوفمبر/تشرين الثاني وأُطلق سراحهم بعد أسبوع.

إلا إن حالات إطلاق السراح ما زالت أمراً نادراً. ففي معظم الحالات احتُجِز الأفراد المخطوفين بمعزل عن العالم الخارجي وما زال مصيرهم مجهولاً.

ومن بين مثل هذه الحالات حالة عصام الغرياني، وهو عضو منتخب في المجلس المحلي ببنغازي، وقد خُطِف من منزله يوم 26 يونيو/حزيران 2014 على أيدي رجال مجهولين بعد أن قتلوا زوجته، سلوى بوقعيقيص، رمياً بالرصاص في الليلة نفسها. وما زال مكانه مجهولاً.

مزاعم خطف المحتجزين

ما زال مصير ومكان قرابة 150 معتقلاً كانوا محتجزين في سجن بوهديمة العسكري متهمين بأنهم من جنود قوات حكومة القذافي أو المتطوعين في صفوفها مجهولاً منذ بداية الحملة العسكرية الحالية في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014.[28] وأبلغ نشطاء ومحامون معنيون بحقوق الإنسان منظمة العفو الدولية بأن هؤلاء المحتجزين خُطِفوا من السجن خلال ليلة 15 أكتوبر/تشرين الأول على أيدي قوات مرتبطة "بمجلس شورى ثوار بنغازي"، حسبما زُعِم، ونُقِلوا بعد ذلك إلى مزرعة في منطقة الهواري على مشارف بنغازي. وأفاد آخرون بأنه يُحتمل أن المحتجزين نُقلوا إلى بلدة تاورغاء التي تقع في شمال غرب ليبيا. ولم تتمكن المنظمة من التحقق بطريقة مستقلة من هذه المزاعم. غير أنها تمكنت من مقابلة أسر عدة معتقلين كانوا من قبل محتجزين في بوهديمة، وكذلك محاميين وأكدوا جميعاً أنهم لم يتلقوا أي أخبار بخصوص أقاربهم وموكليهما منذ 15 أكتوبر/تشرين الأول. وأفادوا بأنهم سمعوا بنقل المحتجزين من خلال صلاتهم الشخصية في السجن. وعبروا جميعاً عن خوفهم على سلامة أقاربهم قائلين إنهم يعتقدون أنهم قد يكونون عرضة لخطر القتل دون محاكمة قانونية بعد تردد أنباء تفيد بأنهم سيُحاكمون وفقاً للشريعة. وتستند مخاوفهم إلى نمط من حوادث قتل ضباط الأمن منذ 2011، والتي لم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عنها لكن تُلقَى المسؤولية عنها على الميليشيات الإسلامية.

وكان معظم المعتقلين المفقودين محتجزين دون تهمة أو محاكمة منذ نهاية 2011 لمدد تطول في بعض الحالات إلى ثلاث سنوات. وقُبض على أغلبهم في سرت، وتاورغاء، وطرابلس خلال صراع عام 2011 المسلح وبعده مباشرة. وكان سجن بوهديمة العسكري حين زارته منظمة العفو الدولية آخر مرة عام 2012 تحت السيطرة الإسمية لوزارة الدفاع. وزارت المنظمة كذلك مجموعة من هؤلاء المحتجزين في إبريل/نيسان 2013 عقب نقلهم مؤقتاً إلى سجن الكويفية العسكري في بنغازي. وكان الادعاء العسكري قد وافق آنذاك على الإفراج عن كثير منهم لنقص الأدلة، لكن احتجازهم استمر بسبب ضغوط الميليشيات وأسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

فمثلاً، قُبِض على عمر محمد إشتر، وهو مدني عمره 65 عاماً، يوم 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011 خلال المعركة في سرت. وظل محتجزاً منذ ذلك الحين دون تهمة أو محاكمة. ولم تتلق أسرته أي أخبار منه منذ بداية الحملة العسكرية في 15 أكتوبر/تشرين الأول. و كانت أسرته تتمكن حتى ذلك الحين من زيارته بانتظام في السجن. وأفاد أقارب عمر محمد إشتر بأنه يعاني من عدة أمراض مزمنة، من بينها الربو، وانخفاض ضغط الدم، والسكري، ومشاكل في النظر. واعتُقل محمد صالح أطبيقة، وهو جندي سابق في عهد القذافي عمره 36 عاماً، يوم 24 يونيو/حزيران 2012 في طرابلس على أيدي إحدى الميليشيات. وكان يعمل ضمن الشرطة العسكرية في طرابلس آنذاك. ولم تتمكن أسرته من التأكد من مكانه إلا بعد ستة أشهر من احتجازه. وعلمت من خلال صلة لها بأنه محتجز في سجن بوهديمة العسكري دون تهمة أو محاكمة. وفقدت الأسرة الاتصال به يوم 15 أكتوبر/تشرين

[28] زارت منظمة العفو الدولية سجن بوهديمة العسكري في 2012. للاستزادة من المعلومات انظر، منظمة العفو الدولية، "سيادة القانون أم حكم الميليشيات؟"، 5 يوليو/تموز 2012، (رقم الوثيقة: MDE 19/012/2012) متاحة في: http://www.amnesty.org/ar/library/info/MDE19/012/2012/ar

الأول 2014.

القتل دون محاكمة قانونية

تعتقد منظمة العفو الدولية أن جميع المحتجزين لدى جماعة "أنصار الشريعة" عرضة بشدة لخطر التعذيب والقتل دون محاكمة قانونية. وتستند بواعث قلق المنظمة إلى توثيقها للانتهاكات التي ارتكبتها الجماعة المسلحة في الماضي، وبياناتها التي تتعهد فيها بالثأر ممن يُعتقد أنهم أنصار للموالين "لعملية الكرامة"، وأدلة من التسجيلات التي ظهرت على مدى الأشهر القليلة الماضية ويُزعَم أنها تصور عمليات قتل.

وفي إحدى الحالات، اختفى فرج صالح الصالحين المجريسي، وهو قائد الكتيبة الثالثة صواريخ في قوات الدفاع الجوي في طبرق وعمره 58 عاماً، يوم 31 يوليو/تموز 2014، وهو يستقل سيارة في منطقة راس عبيدة في بنغازي، وهي منطقة تردد أنها من معاقل "أنصار الشريعة". ولم تتلق أسرته أي أخبار عنه لمدة أسبوع إلى أن عثر فريق من "جمعية الهلال الأحمر الليبي" على جثته في مجمع مهجور خاص بشركة بناء صينية. وأفادت أسرة فرج صالح الصالحين المجريسي بأنه عُثِر على جثته ملقاة مع أربع جثث أخرى. وتمكنت أسرته من التعرف على الجثة يوم 6 أغسطس/آب ودفنه في اليوم التالي. وأفاد تقرير للطب الشرعي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية بأن فرج صالح الصالحين المجريسي توفي نتيجة إصابته بعيارين ناريين في وجهه. وأشار التقرير كذلك إلى أن الجثة بها علامات في المعصمين نتيجة تكبيله بقيود بلاستيكية، الأمر الذي يشير إلى أنه احتُجِز قبل قتله رمياً بالرصاص. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه يُحتمل أن يكون قد قُتِل دون محاكمة قانونية.

وفي حالة أخرى، خُطِف سامي نجاتي مفراكس، وهو ضابط متقاعد من الجيش الليبي برتبة عقيد، من منزله في منطقة قنفودة حوالي 18 أكتوبر/تشرين الأول 2014. وورد أن مهاجميه طلبوا فدية لم تتمكن الأسرة من دفعها. وأفاد أحد أصدقائه في مقابلة مع منظمة العفو الدولية بأن وحدات من الجيش الليبي عثرت على جثته ملقاة يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2014 في أعقاب دخولها منطقة القوارشة، وهي معقل "لمجلس شورى ثوار بنغازي".

وفي أعقاب بدء الحملة العسكرية في 15 أكتوبر/تشرين الأول، أسرت القوات المرتبطة بائتلاف "مجلس شورى ثوار بنغازي" العشرات من "شباب المناطق" وخطفت مدنيين يُعتقَد أنهم من أنصار "عملية الكرامة". وتركزت عمليات الخطف من هذا القبيل في مناطق القوارشة، والليثي، وبوهديمة، على ما يبدو.

وفي حالة تُعَد مثالاً لذلك، خُطِف المقداد علي ميلاد العماري في نحو الثامنة صباحاً يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، من محطة وقود في منطقة القوارشة. وأفاد شهود العيان بأنه أُرغِم على ركوب سيارة سوداء من طراز هيونداي سنتافي على أيدي أربعة مسلحين ملثمين. وما زال مكانه مجهولاً منذ ذلك الحين. وخُطف الشقيقان علي النجار، وعمره 35 عاماً، ووسيم النجار، وعمره 27 عاماً، حوالي 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، لأن أبناء عمهم تطوعوا في الجيش الليبي للقتال إلى جانب قوات "عملية الكرامة"، حسبما زُعِم. وأفاد أفراد أسرتهما بأنهما مدنيان غير ضالعين في العمليات العسكرية.

كذلك نفذت قوات "مجلس شورى ثوار بنغازي"، على ما يبدو، هجمات ثأرية على بعض "شباب المناطق" والأفراد المرتبطين "بعملية الكرامة" بزعم مسؤوليتهم عن تنفيذ هجمات على منازل أسر أعضاء في جماعة "أنصار الشريعة" أو أفراد يُعتقد أنهم من أنصارها. ولم يكن من شأن بيان أصدرته "أنصار الشريعة" يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول سوى أن يضفي مزيداً من المصداقية على هذه الأنباء ويشير إلى احتمال مسؤولية الجماعة عن

تنفيذ عمليات قتل دون محاكمة قانونية. وفي هذا البيان تدين الجماعة المسلحة الهجمات على منازل أسر أعضائها وتتوعد مرتكبيها الذين تشير إليهم باسم "الصحوات" أو "جنود الطاغوت حفتر" بالثأر، بما في ذلك الموت، والتعذيب، والنفي:

"نحذركم وننذركم أننا لن نسكت عن الاعتداءات على البيوت والأعراض كما حصل مع عائلة بن صويد (...) فوالله لنثأرن والله لنثأرن ولو بعد حين، وسترون من التنكيل بكم ما الله به عليم. لن نقف موقف المتفرج كالكثير من الجبناء وبيوت أهلنا في بنغازي تهاجم وأعراضهم تُعَرَّض للخطر والتهديد، فإن هؤلاء المجرمين الذين يمثلون الحلقة الأخيرة في القتال مع الطاغوت حفتر هم المحاربون المفسدون الذين قال الله تعالى فيهم: (إنما جزاءُ الذين يحاربون اللهَ ورسولَه، ويَسْعَوْن في الأرضِ فساداً، أن يُقَتَّلوا أو يُصَلَّبوا، أو تُقَطَّع أيديهم وأرجلهم من خلافٍ، أو يُنفَوا من الأرضِ ذلك لهم خزي في الدنيا والآخرة ولهم في الآخرة عذابٌ عظيم.) (سورة المائدة 33) [29]

وزاد من قلق منظمة العفو الدولية ظهور تسجيلات مصورة في الفترة الأخيرة تبين، فيما يبدو، عمليات قتل على غرار الإعدام، بما في ذلك حالة قطع الرأس، لأسرى من أفراد الجيش أو أفراد يُعتقَد أنهم من أنصار "عملية الكرامة" عقب ما يبدو "اعترافات" قسرية. وتشير التسجيلات الثلاثة كلها ضمنياً إلى أن القتل نُفِّذ ثأراً من الهجمات على منازل أسر أفراد يُعتقَد أنهم مرتبطون "بمجلس شورى ثوار بنغازي".

فمثلاً، بثت "كتيبة أولياء الدم"، وهي جماعة ترتبط فيما يبدو "بأنصار الشريعة"، تسجيلاً مصوراً عن طريق الإنترنت يوم 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 يظهر فيه على ما يبدو جندي والرصاص يُطلَق على وجهه عدة مرات عقب "اعتراف". ويُعَّرِف الجندي نفسه بأنه أحمد عبد السلام مصباح، عضو الكتيبة 36 صاعقة، ومسجل بالرقم العسكري 557130. و"يعترف" بأنه شهد حرق منزل أسرة علي الكرشيني وقتل أفراد من أسرته على أيدي سكان من منطقة الماجوري. وتعقب "الاعتراف"، الذي تظهر خلاله يداه مقيدتين، رسالة تفيد بأنه "حان وقت الجزاء". ويظهر أحمد عبد السلام مصباح بعد ذلك مصاباً فيما يبدو بعدة أعيرة نارية في رأسه.

ويظهر تسجيل مصور آخر بثته الجماعة نفسها على الإنترنت، يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ما يبدو عملية قتل شخص زُعِم أنه من أنصار "عملية الكرامة"، ويُحتمل أن اسمه مفتاح محمد مصراتي، بعد أن "يعترف" بالمشاركة في هجوم على منزل أسرة عبد السلام بن الصويد الذي وُصِفَ بأنه قائد ميداني "لسرية راف الله السحاتي"، وهي ميليشيا متحالفة "مع مجلس شورى ثوار بنغازي". ووثقت منظمة العفو الدولية الهجوم على منزل أسرة عبد السلام بن الصويد الذي قُتل فيه اثنان من أشقائه ووالده.[30] وخلال "الاعتراف"، يبدو مفتاح محمد مصراتي راكعاً ويداه مقيدتان وراء ظهره، وبعد ذلك يُرى والرصاص يُطلَق من بندقية على رأسه من الخلف.

وفي يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ظهر على الإنترنت تسجيل مصور مروع بوجه خاص. وهو يظهر فيما زُعِم قطع رأس أحمد مفتاح النزيهي، وهو أسير كان متطوعاً في قوات "عملية الكرامة" التي تسيطر على قاعدة بنينا الجوية قرب بنغازي، على أيدي مجموعة عرَّفَت نفسها باسم "كتيبة أباة الضيم". وتظهر في التسجيل قبل إفادة أحمد مفتاح النزيهي القسرية وقطع رأسه عدة صور لمنازل هُدِمَت بالجرافات على أيدي أنصار "عملية

[29] انظر بيان "أنصار الشريعة"، "بيان بخصوص ذيول حفتر صحوات بنغازي"، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014، متاح في: http://justpaste.it/hm1g

[30] انظر القسم 2 من هذا التقرير، "الهجمات المباشرة على الأهداف المدنية".

الكرامة"، حسبما زُعِم. ويلي ذلك اتهام للواء خليفة حفتر و"شركائه". ويحذر أحمد مفتاح النزيهي في إفادته الرجال الذين يقاتلون مع "عملية الكرامة" من أنهم "سيُذبحون" ما لم يسلموا أسلحتهم.

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد التسلسل القيادي بين هذه الجماعات وبين قيادة "أنصار الشريعة" أو "مجلس شورى ثوار بنغازي". لكن الدليل المستمد من التسجيل المصور يشير إلى أن هذه الجماعات شُكِّلَت وارتكبت الانتهاكات الموثقة بعد صدور بيان "أنصار الشريعة" المشار إليه آنفاً الذي يدعو إلى الثأر.

وفي الأسابيع الأخيرة نشر "المكتب الإعلامي للدولة الإسلامية في البرقة"، الذي يُزعَم أنه الذراع الإعلامية لهذه الجماعة المسلحة، سلسلة بيانات ترافقها صور. وكانت جماعة "الدولة الإسلامية في البرقة" ظهرت في درنة في أواخر عام 2014، بعد أن تعهد "مجلس شورى شباب الإسلام" في درنة بالولاء للجماعة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية". ويعرض اثنان على الأقل من مثل هذه البيانات، التي لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق منها بشكل مستقل، ما يبدو عملية قتل أفراد مرتبطين "بعملية الكرامة" في بنغازي ومحيطها دون محاكمة قانونية. ويزعم تقرير بالصور نُشر على الإنترنت يوم 5 يناير/كانون الثاني 2015 أنه يصور عملية قتل على غرار الإعدام لصالح فتح الله منصور إدريس، وهو جندي في معمل إصلاح الأسلحة والمدفعية (573644)، بعد استيقافه، حسبما زُعم، عند حاجز تفتيش متحرك على طريق المخيلي شرقي بنغازي.[31] وفي بيان آخر مماثل نُشر على الإنترنت يوم 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، عرضت "الدولة الإسلامية في البرقة" صورة زُعِم أنها لجثة عبد السلام البرغثي، الذي اتهمته بأنه رأس "الكفر والردة" في بنغازي، مقطوعة الرأس.[32]

وتفيد تقارير إعلامية بأن عبد السلام البرغثي كان مدنياً غير ضالع في الصراع، وخُطِف من بيته في شبنة قرب بنغازي. وورد أنه عُثِر على جثته في منطقة الهواري.[33] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من هذه الأنباء بشكل مستقل.

وزاد القلق على سلامة مواطنين تونسيين، وهما المدون والصحفي سفيان شورابي والمصور نذير القطاري، بعد أن أصدرت "الدولة الإسلامية في البرقة" بياناً ترافقه صور يوم 8 يناير/كانون الثاني 2015، زعمت فيه أنها أعدمتهما لعملهما لحساب محطة تلفزيون "تحارب الإسلام". ونفت قناة "فيرست تي في" التلفزيونية التونسية التي أوفدت سفيان شورابي في مهمة إلى ليبيا الزعم أنه قُتِل، بينما أفادت السلطات التونسية بأنه لا توجد معلومات متاحة بخصوص مصير الإعلاميين أو مكانهما.[34] وصرح ناجي بغوري، رئيس "الاتحاد الوطني للصحفيين

---

[31] انظر http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/55182/ وانظر أيضاً ما يبدو أنه البيان الأصلي: http://justpaste.it/Estyad

[32] انظر الإعلام الجهادي: https://www.alplatformmedia.com/vb/showthread.php?t=74984&page=2

[33] انظر "بوابة الوسط"، http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/54232/

[34] للاستماع إلى مقابلة مع منجي حمدي، وزير الشؤون الخارجية التونسي، انظر بيزينس نيوز، منجي حمدي: غياب تأكيد لإعدام سفيان شورابي ونذير القطاري مطمئن (تسجيل صوتي)، 9 يناير/كانون الثاني 2015، متاح في: http://www.businessnews.com.tn/mongi-hamdi--labsence-de-confirmation-de-lexecution-de-sofiane-chourabi-et-nadhir-ktari-est-rassurante-audios,520,52663,3

التونسيين" بأن الصور المنشورة مجرد "معالجة" ولا توجد معلومات رسمية تؤكد قتلهما. وكان الرجلان اختفيا في 8 سبتمبر/أيلول 2014 في منطقة أجدابيا على بعد 160 كيلومترا تقريباً جنوبي بنغازي، ويُعتقَد أنهما خُطِفا على أيدي جماعة غير محددة. وترددت أنباء متضاربة بخصوص مكانهما أشار بعضها إلى أنهما محتجزان حالياً في مدينة درنة التي تسيطر عليها جماعات إسلامية مسلحة. وزعمت أنباء أخرى، من بينها ما ردده ائتلاف "فجر ليبيا"، أن سفيان شورابي ونذير القطاري خُطِفا على أيدي ميليشيا من دعاة إقامة نظام اتحادي، مرتبطة "بعملية الكرامة".[35] وكان الرجلان اختُطِفا لفترة قصيرة في 3 سبتمبر/أيلول 2014 في مدينة برقة لأنهما يفتقران إلى الاعتماد المناسب، حسبما ورد. وأُطلِق سراحهما بعد ثلاثة أيام عقب تدخل السلطات التونسية.

[35] انظر البيان الصادر عن "فجر ليبيا"، صفحة "فجر ليبيا" على فيسبوك، 8 يناير/كانون الثاني 2015، متاح في: https://www.facebook.com/676867649049180/photos/a.676872015715410.1073741828.676867649049180/769860179749926/?type=1&theater

الاحتجاز والقتل دون محاكمة قانونية على أيدي قوات عملية الكرامة

"يقولون إنهم الجيش، لكنهم مجرد ميليشيا أخرى."

شقيق محتجز قبضت عليه قوات الصاعقة، 28 ديسمبر/كانون الأول 2014

"كنا أنا ومصطفى معاً في البداية في اليوم الأول، ثم أخذونا إلى زنزانتين مختلفتين ولم أره ثانية - إلى أن عثرنا على صورة له ميتاً على الإنترنت."

إبراهيم الكرشيني يتحدث عن وفاة شقيقه مصطفى في مركز احتجاز المرج

تحت لافتة محاربة الإرهاب وإعادة حكم القانون في شرق ليبيا، قبضت قوات "عملية الكرامة" منذ أواسط مايو/أيار 2014 على عشرات المقاتلين، من بينهم مقاتلون أجانب حسبما ورد، واحتجزت مدنيين متهمين بدعم "مجلس شورى ثوار بنغازي" أو حيازة أسلحة. كما احتجزت مدنيين غير ضالعين في القتال لغير سبب إلا انتمائهم السياسي وآرائهم، وعادة فيما يتصل بكتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. ونفذت قوات "عملية الكرامة"، التي تستعمل في أغلب الأحيان شاحنات صغيرة مزودة بمدافع مضادة للطائرات، عمليات تفتيش للمنازل في أحياء كاملة تحت سيطرتها منزلاً منزلاً. وخلال هذه العمليات، قبضت على أي أشخاص يُعتقد أنهم يعارضون "عملية الكرامة" ونقلتهم إلى منشآت احتجاز في بنغازي ومحيطها لاستجوابهم. ومن بين هذه المنشآت في بنغازي، سجن الكويفية، وسجن الأحداث بمنطقة الحبة، ومركز احتجاز برسس؛ وخارج المدينة احتُجِز الأشخاص في سجن قرنادة التابع للشرطة العسكرية في بلدية شحات، وكذلك في مركزي احتجاز المرج والأبيار، وسجن الرجمة.

وفي أغلب الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية احتُجِز المعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي لأيام أو أسابيع دون اتصال أو زيارات من أقاربهم. وفي إحدى الحالات قبضت الكتيبة 36 على طالب جامعي، عمره 26 عاماً، من منزله في بنغازي يوم 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، لغير سبب حسبما ورد، سوى ما يتصل بنشاطه على

الإنترنت، حيث كان يعبر عن تأييده "للثوريين" السابقين وانتقاده "لعملية الكرامة". وعند كتابة هذا التقرير الموجز كان الطالب محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي له 53 يوماً. وأبلغت أسرته منظمة العفو الدولية بأن "مجموعة من المسلحين جاؤوا إلى المنزل وقالوا إنهم من الجيش. وأخذوا جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به وأخذوه (الطالب). وقالوا لنا ألا نقلق وإنهم سيسألونه بضعة أسئلة فحسب في مجمعهم في الحبة. وتبعناهم في سيارتنا لكننا تأخرنا بسبب حواجز التفتيش. وعندما وصلنا قالوا لنا إنه ليس هناك وإنه نقل إلى سجن قرنادة على بعد حوالي 300 كيلومتر من بنغازي . لم نصدق ذلك وظللنا نبحث عنه. وذهبنا إلى كل مكان. ذهبنا إلى سجن الكويفية وإلى الأبيار، لكن كل ما سمعناه "هو ليس هنا". أخذوه بملابس النوم ولم يسمحوا لنا بأن نحضر له ملابسه. ولم نتأكد إلا بعد أسبوعين من أنه ما زال حياً. فقد أُطلِق سراح رجل كان محتجزاً مع شقيقي وقال لنا إنه رآه في سجن الحبة."

وتلقت منظمة العفو الدولية عدة أنباء تفيد بأن المحتجزين تعرضوا للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة في عدة مراكز احتجاز تحت سيطرة "عملية الكرامة"، من بينها مركزا المرج والأبيار، وسجنا الرجمة وقرنادة. لكن الضحايا وأسرهم كانوا محجمين، في أغلب الحالات، عن الحديث عن ذلك خشية التعرض لأعمال انتقامية تمسهم أو تمس ممتلكاتهم. ولم يكن من شان الهجمات العقابية على منازل أسر الأفراد الذين يُعتقد أنهم من أنصار "مجلس شورى ثوار بنغازي: سوى تشديد هذه المخاوف.

وفي حالة سبق ذكرها، احتجزت قوات الصاعقة الأخوين إبراهيم الكرشيني، وعمره 44 عاماً، ومصطفى الكرشيني، وعمره 36 عاماً يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014، بعد تعرض منزل أسرتهما للهجوم على أيدي مجموعة تتألف مما بين 50 و60 مسلحاً من "شباب المناطق". ونُقِل الاثنان إلى مركز احتجاز برسس في بنغازي. وفي اليوم التالي نُقِلا إلى منشأة احتجاز تقع في مجمع عسكري في المرج. وقال قريب لإبراهيم ومصطفى الكرشيني لم يشأ نشر اسمه، واصفاً طريقة اعتقالهما:

"لم يعد أقاربي قادرين على صد الهجوم، ومن ثم حاولوا الهروب من المنزل. كان المنزل مليئاً بالدخان بسبب طلقات 14.5 مليمتر (طلقات المدافع المضادة للطائرات) والقذائف الصاروخية، ولم يستطع شقيقاي أن يريا أو يتنفسا جيداً. وكانت تحت البيت ورشة حاولا المغادرة عن طريقها، لكنهما حوصرا هناك حيث كان البيت مطوقاً. ثم تدخل ثلاثة رجال من المنطقة يتمتعون بالاحترام. ذهبوا إلى واجهة المبنى ولم يسمحوا للصحوات بالدخول. وفي محاولة لحقن الدماء توصلوا إلى اتفاق يسمح للرجال بالخروج آمنين شريطة أن يُسَّلَموا إلى القوات الشرعية ويُعامَلوا من خلال عملية جنائية عادلة. واتصل الرجال عندئذ بقائد الكتيبة 21 صاعقة الذي أرسل مجموعة إلى المنزل. واقتيد إبراهيم ومصطفى إلى المرج على بعد حوالي 60 كيلومترا شرقي بنغازي... وهناك تعرضا للضرب المبرح والحرق والتعذيب لمدة 18 يوماً. وحوالي 4 نوفمبر أطلق سراح إبراهيم. وظل مصطفى محتجزاً... وبعد أربعة أيام من الإفراج عن إبراهيم سمعنا أن مصطفى قُتِل تحت وطأة التعذيب. وظهرت جثته على صفحة في موقع فيسبوك على أنها جثة مجهول. وعلمنا من خلال منظمة خيرية أنها في مستشفى المرج." ويشير البحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية إلى أن جثة مصطفى الكرشيني ظهرت في صورة فوتوغرافية مع جثث أربعة أفراد آخرين، قُتِل ثلاثة منهم على ما يبدو دون محاكمة قانونية على أيدي قوات "عملية الكرامة" (انظر أدناه). وفحصت المنظمة صورة لجثة مصطفى الكرشيني تظهر فيها علامات إساءات على وجهه وصدره. وتفيد شهادة وفاة طبية صدرت في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في مستشفى المرج بأن مصطفى الكرشيني توفي نتيجة إصابته بعيار ناري في رأسه.

وذهب إبراهيم الكرشيني في أعقاب الإفراج عنه إلى تركيا للعلاج بعد أن تعين استئصال عينه جراحياً بسبب الضرر

الذي لحق بها نتيجة إصابته بشظية خلال الاشتباكات والتعذيب الذي تعرض له. ووصف سوء المعاملة الذي تعرض له في المرج قائلاً:

"لم يكن الناس هناك منظمين، ولم يكونوا يرتدون ملابس عسكرية، وكانوا مجرد بلطجية. كنا أنا ومصطفى معاً في البداية في اليوم الأول، ثم أخذونا إلى زنزانتين مختلفتين ولم أره ثانية – إلى أن عثرنا على صورة له ميتاً على الإنترنت. كان اليوم الأول هو الأسوأ. أخذوني من الزنزانة إلى الفناء وخلعوا ملابسي. وقيدوا يدي خلف ظهري ثم عصبوا عيني. كان هناك حوالي ثلاثة رجال. ثم بدأوا يضربونني بكل أنواع الأشياء؛ خرطوم بلاستيكي، وسلك كهربي، بل وعصا مكنسة خشبية. وركزوا في ضربهم على ظهري ورأسي وبطني. ثم أخذوني إلى غرفة أرضها من بلاطات حجرية. وأغرقوا الأرض بالماء ثم وصلوا سلكاً كهربياً بالماء وأرغموني على البقاء فيه. ثم وصلوا الكهرباء وأنا فيه. وفعلوا ذلك لنحو خمس دقائق في المرة الواحدة. وظلوا يضربونني ويصعقونني بالكهرباء على هذا المنوال من حوالي الساعة الخامسة عصراً حتى منتصف الليل أو الوحدة صباحاً. (...) وأُعِدت إلى الزنزانة التي لا تتجاوز مساحتها 1.8 متر في 3 متر. وكان عدد قليل منا محتجزاً هناك في ذلك الوقت. وفي الصباح التالي جاؤوا وضربونا جميعاً. كانوا يفعلون ذلك في الصباح ويستمرون طوال اليوم. وعندما يُسمَح لأحدنا بالذهاب إلى المرحاض، يتعرض للضرب في ذهابه وفي عودته. واستمر هذا الضرب كل يوم إلى أن أُفرِج عني في 4 نوفمبر 2014. ليس عندي فكرة عن سبب الإفراج عني لكنهم أخذوني فحسب من زنزانتي وتركوني قرب الأبيار. وكان الجزء الأسفل من عيني أُصيب خلال القتال في منزل أسرتي. أُطلِقت قذيفة صاروخية وكشطت بعض الشظايا جزءاً من عيني. كانت إصابة طفيفة، وكان يمكن علاجها بسهولة، لكن لأنني تعرضت للضرب على وجهي ولم أتلق علاجاً طبياً جعل هذا الإصابة تسوء. وعندما أُفرِج عني قال الطبيب إن عيني التهبت وأن الشيء الوحيد الذي يمكنهم عمله الآن هو استئصال العين تماماً."

وحسب إفادة قريب لأسرة الكرشيني، أُخِذ الإخوة الأربعة الآخرون من أبناء الأسرة، أحمد، وعمره 41 عاماً، وعبد الله، وعمره 42 عاماً، ومحمود، وعمره 28 عاماً، وعلي، وعمره 32 عاماً، إلى معسكر للجيش في منطقة طبالينو في بنغازي بعد أن قبضت عليهم قوات الصاعقة. وعند وصولهم إلى المعسكر أطلق أفراد من الكتيبة النار على الشاحنة التي كانوا يُنقَلون فيها. وقُتِل علي الكرشيني في الهجوم بعد أن أصيب بالرصاص في ظهره وصدره وساقه. وجُرِح الإخوة الثلاثة الآخرون أيضاً في الحادث. ونُقِل أحمد الكرشيني إلى "مركز بنغازي الطبي" للعلاج، بينما ظل عبد الله ومحمود، اللذان لم يُصَبا إلا بجروح طفيفة محتجزين. وأُطلِق سراحهما حوالي يوم 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 على يدي أحد قادة الصاعقة أخذهما بسيارة إلى خارج المعسكر، حسبما ورد.

واعتُقِل اثنان من أعضاء "الإخوان المسلمين في ليبيا"، وهما سالم الدربي، وعمره 53 عاماً، والحاج يونس البلالي، وعمره 58 عاماً، يوم 31 مايو/أيار 2014 عند حاجز تفتيش في المرج على أيدي قوات موالية "لعملية الكرامة" وهما عائدين بسيارة إلى درنة من بنغازي. وبعد استجوابهما بخصوص انتمائهما السياسي وتفتيش سيارتهما حيث عثر المسلحون على مسدس، اقتيد سالم الدربي والحاج يونس البلالي إلى "إدارة التحقيقات الجنائية" في المرج للاستجواب. واحتُجِز الرجلان أربعة أيام في زنزانة مساحتها متران مربعان فقط، في حجز "إدارة التحقيقات الجنائية". وخلال هذا الوقت كانا معصوبي الأعين باستمرار وأيديهما مقيدة بإحكام خلف ظهريهما بقيود بلاستيكية. ووفقاً لإفادتيهما، أُرغِما على النوم على الأرض دون حشية أو بطانية. وخلال هذا الوقت لم يُتَح لهما استعمال منشآت للاغتسال، وأُجبِرا على التبول في قنينة. وفي إحدى المراحل أُخِذا مع ثلاثة محتجزين آخرين إلى حاوية معدنية وتُركوا هناك لساعات في الشمس. وفي اليوم الرابع نُقِل الرجلان لفترة قصيرة إلى مركز احتجاز في الأبيار. وبعد قليل أُخِذا إلى سجن قرنادة حيث احتُجِزا 12 يوماً في زنزانة. وفي اليوم الثاني عشر استُجوِب سالم الدربي وهو معصوب العينين، وأُرغِم على توقيع إفادة لم يتمكن من قراءتها، وبعد ذلك أُفرِج عنه. وأبلغ منظمة

العفو الدولية بأنه عانى آلاماً في معصميه لمدة ثلاثة أشهر بعد الإفراج عنه. وأفاد سالم الدربي بأنه سمع صرخات بعد منتصف الليل، الأمر الذي يشير إلى احتمال تعرض محتجزين آخرين للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

وفي حالة أخرى، اعتُقِل إبراهيم، وهو طالب عمره 25 عاماً يدرس الاقتصاد في بنغازي، ولم يشأ نشر اسمه الكامل في هذا التقرير الموجز، هو وابن عمه في 2 ديسمبر/كانون الأول 2014، وهو يجدد جواز سفره في مدينة شحات. وخلال إنجازهما للإجراءات الإدارية طلب منهما ضابط في مكتب الجوازات الانتظار. وقال إبراهيم في إفادته إنه بعد فترة قصيرة جاء ثلاثة ضباط وقالوا لهما إنهم سيسألونهما بضعة أسئلة. وروى إبراهيم ما مر به لمنظمة العفو الدولية قائلاً: "أخذونا في سيارتهم العسكرية، لكنهم لم يخبرونا إلى أين نحن ذاهبان. وعندما وصلنا إلى سجن قرنادة فتشنا الحراس وأخذونا إلى غرفة كبيرة حيث مكثنا حوالي أربع أو خمس ساعات. كانت الغرفة شديدة البرودة والحشيات قديمة للغاية. وكانت الأرض غارقة في مياه المجاري. وفي إحدى المراحل جاء جنديان وأخذاني إلى الممر خارج الغرفة. وأجبراني على الجلوس على الأرض وحلقا رأسي. وأخذونا بعد ذلك إلى القسم المدني من السجن حيث احتُجِزنا مع نحو 15 شخصاً آخر من بنغازي. وبعد نحو سبع ساعات عاد الحراس وأخذوني إلى مكتب في الطابق الثاني للاستجواب. وهناك سألوني أسئلة بخصوص المكان الذي كنت فيه خلال "ثورة 17 فبراير"، وما إذا كنت أحتسي الشراب، وما إذا كنت أعرف أي شخص يشارك في القتال. ودققوا في صفحتي على فيسبوك، ثم أخذني الحراس إلى الممر خارج الغرفة. وأُجبِرت على الوقوف ووجهي للجدار لمدة أربع ساعات وهم يستجوبون ابن عمي وثلاثة محتجزين آخرين واحداً تلو الآخر. وكلما نظر أحدنا بعيداً عن الجدار يصفعونه."

القتل دون محاكمة قانونية

تلقت منظمة العفو الدولية أنباء تفيد بأن قوات الأمن المرتبطة "بعملية الكرامة" قتلت أشخاصاً يُعتقد أنهم إسلاميون أو من أنصار "مجلس شورى ثوار بنغازي" دون محاكمة قانونية. وأبلغت أسر الضحايا المنظمة بأن الاحتجاز والقتل أعقبا، في بعض الحالات، تحريضاً على مواقع التواصل الاجتماعي أو قنوات التلفزيون المؤيدة "لعملية الكرامة" مثل قناة "الكرامة" التي مقرها في مصر.

ومن بين من استُهدِفوا أيضاً "ثوار" سابقون، وهم مقاتلون مناهضون للقذافي شاركوا في الصراع المسلح عام 2011، عادة مع "سرية راف الله السحاتي" أو "كتيبة شهداء 17 فبراير"، لكنهم عادوا، حسبما ورد، إلى الحياة المدنية عندما انتهى القتال في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وفي 11 ديسمبر/كانون الأول 2014 قابلت منظمة العفو الدولية مجموعة من الجنود الجرحى يُعالَجون في القاهرة واعترفوا للمنظمة بأن قوات "الكرامة" قتلت، في بعض الحالات، مقاتلين أسرى مرتبطين "بأنصار الشريعة" دون محاكمة.

ومنذ 17 أكتوبر/تشرين الأول نشر موقع "إدارة التحقيقات الجنائية" في المرج على فيسبوك ما لا يقل عن 17 صورة لجثث مجهولة عُثِر عليها في مناطق مختلفة في المرج ومحيطها. وفي بعض الحالات كانت الجثث ملقاة على جانب طريق، أو في غابة، أو قرب مسجد أو مدافن. وتظهر في صور الجثث التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية علامات سوء معاملة واضحة على وجوه الضحايا في خمس حالات على الأقل. وتفيد المعلومات المنشورة في الموقع بأنه عُثِر على اثنتين على الأقل من الجثث مقيدتي الأيدي خلف الظهر، الأمر الذي يوحي باحتمال أن الشخصين قُتِلا دون محاكمة.

ووجدت منظمة العفو الدولية أدلة على أن أربعة على الأقل من هؤلاء الرجال قُتِلوا دون محاكمة في أعقاب اعتقالهم على أيدي قوات "عملية الكرامة" في البيضاء ونقلهم لاحقاً إلى سجن الرجمة تحت سلطة الشرطة العسكرية. وفي

هذه الحالات احتُجِز الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي ومُنِعوا من الاتصال بمحامين وبأسرهم. وفي حالتين تأكدت الأسرة من خلال اتصالات شخصية من أن قريبها محتجز لدى قوات مرتبطة "بعملية الكرامة" وتلقت تأكيدات من ضباط في الجيش الليبي بأنه سيُفرج عنه بعد التحقيق معه.

وفي 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 ظهرت صورة على الإنترنت تبين خمس جثث ملقاة في الفناء الأمامي لمبنى قرب مدخله. وبدت أربع على الأقل من الجثث الخمس معصوبة الأعين وبدت يدا أحد القتلى كما لو كانت مقيدة خلف ظهره. وفي الأيام والأسابيع التي أعقبت ذلك تعرفت أسر أربعة من الرجال الخمسة على جثث أقاربهم، وهم أنس الخطاب، وموسى طيب العبيدي، ومفتاح بوالنافرة، ومصطفى الكرشيني. وتشير المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية إلى أن الرجال الأربعة قُتِلوا رمياً بالرصاص بعد اعتقالهم على أيدي قوات مرتبطة بعملية الكرامة.

كان أنس الخطاب طالباً، عمره 30 عاماً، في قسم الحديث بجامعة سيدي محمد بن علي السنوسي، واختفى في صباح 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014. وقد قُتِل دون محاكمة، فيما يبدو، في سجن الرجمة بعد احتجازه على أيدي الشرطة العسكرية. وأبلغت أسرة أنس الخطاب منظمة العفو الدولية بأنه غادر منزله في البيضاء ليصلي الفجر لكنه لم يعد. وكانت المرة التالية التي رأوه فيها يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني عندما ظهرت صورة لجثته على صفحة في موقع فيسبوك يديرها أنصار "لعملية الكرامة". وأفادت شقيقة أنس الخطاب التي قابلتها منظمة العفو الدولية بأن ضباطاً في الجيش الليبي أكدوا للأسرة أن أنس الخطاب محتجز تحت سلطتهم وأنه قيد التحقيق. وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول 2014 أبلغ فرج البرعصي، وهو من قادة "عملية الكرامة"، أسرة أنس الخطاب من خلال الهاتف بأنه رهن الاحتجاز المؤقت وسيُفرَج عنه خلال يومين، حسبما ورد. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول ذهب اقارب أنس الخطاب إلى سجن قرنادة بحثاً عنه وتلقوا تأكيداً شفهياً من سلطات الاحتجاز أن أنس الخطاب نُقِل إلى سجن الرجمة بعد ساعتين من احتجازه هناك. وتلقت الأسرة تأكيداً آخر بخصوص مكانه من أحد المحتجزين مع أنس الخطاب الذي اتصل بها عقب الإفراج عنه. وزُعِم أن هذا المحتجز المفرج عنه قال إن أنس الخطاب يتعرض للتعذيب. ووصفت شقيقة أنس لمنظمة العفو الدولية احتجازه قائلةً: "في يوم اختفاء أخي ذهب أبواي للسؤال عنه في المستشفى في البيضاء، وفي حواجز التفتيش العسكرية، وسجن قرنادة، لكنهما لم يعثرا عليه. ثم رأينا تعليقاً في صفحة على فيسبوك يديرها أحد أنصار عملية الكرامة تقول "القبض على الخوارج أنس الخطاب ومفتاح بوالنافرة". واستخدم أقاربي صلاتهم داخل الجيش للتأكد من مكان أنس. بل ووصلوا إلى الضابط الذي أكد أنه استجوب شقيقي في الأبيار. وتمكنوا من إرسال حقيبة ملابس إليه، لكن لم يُسمَح لهم برؤيته. وفي 4 نوفمبر (تشرين الثاني 2014) كان أخي الأصغر يتصفح الإنترنت ورأى صورة فوتوغرافية لجثة أنس في إحدى صفحات فيسبوك مع جثث أربعة آخرين. كانت ملقاة قرب مدافن سيدي خليفة. وعثر الناس في المنطقة عليهم حوالي 1 نوفمبر وأبلغوا الهلال الأحمر الليبي الذي نقل الجثث إلى مستشفى المرج. وبعد أربعة أيام لم يأت خلالها أحد للمطالبة بالجثث نشر الموظفون في المشرحة صوراً على الإنترنت. وهكذا علمنا. ويقول تقرير للطب الشرعي إن أنس قتل برصاصة في رأسه، لكنه لم يذكر أي علامات تعذيب. وقد رأى أخي، وهو طبيب، كدمات في جثة أنس تشير إلى أنه تعرض للضرب. كان أنس رجلاً متديناً لكنه لم يشارك في القتال. في 2011 شارك في القتال ضد قوات القذافي ليومين فحسب، لكنه عاد لأنه لم يتحمل القتل والعنف. كان ضحية شائعات انتشرت في البيضاء واتهمه أناس بأنه من أعضاء القاعدة. كان هناك كثير من التحريض ضده في صفحات فيسبوك. وفي 2013 بعد أن أطلق صبية صغار النار على سيارته ذهب لمقابلة قائد الشرطة في المدينة طالباً الحماية. وحاول الحصول على الحماية من القبيلة. وكان لكل هذه الشائعات أثر كبير على صحته العقلية. كان خطؤه الوحيد أنه كان متدينا." وتمكنت منظمة العفو الدولية من الاطلاع على تقرير للطب الشرعي أكد أن سبب الوفاة الإصابة بعيار ناري في الرأس.

وفي حالة ذات صلة، ورد أن مفتاح بوالنافرة، وهو من أعضاء "الإخوان المسلمين" ورئيس "جمعية الحكيم للعمل

الخيري"، وعمره 54 عاماً، اعتُقِل على أيدي قوات الصاعقة يوم 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014. ولم تتمكن أسرته من الحصول على أي معلومات بخصوص مكانه إلى أن ظهرت صورة لجثته على إحدى صفحات فيسبوك في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، مع جثث أنس الخطاب، وموسى طيب العبيدي، وشخصين آخرين. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه قُتِل دون محاكمة. وأفاد شقيق مفتاح بوالنافرة الذي قابلته منظمة العفو الدولية بأنه اعتُقِل على أيدي قوات الصاعقة أمام متجره في البيضاء. ووصف الحادث للمنظمة قائلاً: "في أواسط أكتوبر (...) اقتربت أربع سيارات من متجر أخي الذي يبيع منتجات التنظيف، وأغلقوا الطريق وأوقفوا سيارتين أمام المتجر. وخرج مسلحون يرتدون زي الصاعقة المموه واقتربوا من مفتاح. وكان أخي جالسا خارج المتجر في ذلك الوقت مع صبي من الحي. وتمكن الصبي من الفرار لكن أخي أخذه الرجال. وهو الذي أبلغنا بما حدث." وتعتقد أسرة مفتاح بوالنافرة أنه اعتُقل بسبب انتمائه "للإخوان المسلمين" وآرائه التي عبر عنها من خلال الإنترنت. وكان قبل اعتقاله يتلقى تهديدات وتحذيرات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك، تقول "احذر ما هو آت". وحوالي 28 أكتوبر/تشرين الأول 2014 تلقت أسرة مفتاح بوالنافرة اتصالاً هاتفياً من شخص زَعَم أنه رأى مفتاح بوالنافرة في السجن في قرنادة وأنه تعرض لسوء المعاملة. وكما حدث مع أسرة أنس الخطاب، علم شقيق مفتاح بمقتله من خلال فيسبوك يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وواصل الشقيق قائلا: "ونحن على فيسبوك اكتشفنا صوراً لأشخاص قتلى نُشِرت في الموقع لأن شخصياتهم مجهولة. ولاحظت أن إحدى الصور صورة مفتاح وأن الجثث نُقِلت إلى مستشفى المرج. وذهبت يوم 5 نوفمبر إلى المستشفى ووجدت أن جثة مفتاح في المشرحة مع رجلين آخرين. وأمكنني أن أرى أن مفتاح به كدمات في ذراعيه وساقيه وإصابات بأعيرة نارية. وقُتِل الشخصان الآخران اللذان كانا معه بعد خطفهما أثناء انصرافهما من صلاة الفجر على ما يبدو. واسماهما أنس محمد وموسى طيب العبيدي." وأفاد تقرير للطب الشرعي بأن مفتاح بوالنافرة توفي متأثراً بإصابته بأعيرة نارية في صدره ورأسه. وتقول الأسرة إن علامات سوء المعاملة كانت مرئية على ذراعيه وساقيه. وكان احتُجِز في سجن أبو سليم في عهد القذافي فيما يتصل بارتباطه بجماعات إسلامية، حسبما ورد.

وتمكنت منظمة العفو الدولية من التأكد من أن مفتاح بوالنافرة احتُجِز في المرج عن طريق شخص كان محتجزاً معه وقابلته المنظمة بعد إطلاق سراحه. وقال: "أذكر شخصين كانا معي في الزنزانة. كان أحدهما مفتاح بوالنافرة الذي يعمل في منظمة خيرية. وأُخِذ من زنزانتي يوم 3 نوفمبر 2014 قبل الإفراج عني بيوم. ولم أره ثانية إلى أن نُشِرت صورة جثته على الإنترنت. عاملوه معاملة أسوأ من المعاملة التي لاقيتها. كان يعود إلى الزنزانة في بعض الأحيان وقدماه داميتان وظهره دام بسبب شدة تعذيبهم له. وكان الشخص الآخر شاباً اسمه أحمد سعد العوامي من مواليد 1996. وأخذوه من الزنزانة مع مفتاح ولم أسمع منه منذ ذلك الحين."

وفي حالة أخرى، اختفى زياد شمسة، وهو صاحب متجر متزوج وعمره 30 عاماً، أثناء عودته يوم 15 يونيو/حزيران 2014 من جنازة نسيبه. وبعد ذلك بيوم عثر بعض سكان منطقة بودزيرة، التي تقع على بعد كيلومترين شرقي بنغازي، على جثته ملقاة على جانب الطريق. وأفاد أقارب لزياد شمسة قابلتهم منظمة العفو الدولية بأنه قاتل ضد قوات العقيد القذافي في 2011 ضمن "سرية راف الله السحاتي". وشارك في معارك سرت وطرابلس لكنه عاد للاندماج في الحياة المدنية عندما انتهى الصراع. وكان يعمل منذ ذلك الحين في متجر الملابس الذي يملكه في بنغازي. وتعتقد أسرته أنه خُطِف وقتل دون محاكمة رداً على أنشطته وانتمائه في الماضي.

وفي بعض الحالات، تؤكد تصريحات أدلى بها مسؤولون من "عملية الكرامة"، فيما يبدو، أنهم اعتقلوا واستجوبوا أفراداً عُثِر عليهم لاحقاً مقتولين. ويحوي تسجيل مصور بُث في يوليو/تموز 2014 في موقع على الإنترنت مناهض "لعملية الكرامة" مقابلة مع محمد الحجازي، المتحدث الرسمي باسم "عملية الكرامة"، تتعلق بأسر أربعة من مقاتلي "مجلس شورى ثوار بنغازي". ويعترف محمد الحجازي في المقابلة، على ما يبدو، بأن بن عيسى محمد

بودلال وعادل الفيتوري أُسِرا ويجري استجوابهما.[36] وكان الاثنان من أعضاء "سرية راف الله السحاتي". وأفاد مقال نُشِر في "بوابة الوسط" بأن جثتي بن عيسى محمد بودلال وعادل الفيتوري نُقلتا من مستشفى الأبيار إلى "مركز بنغازي الطبي" يوم 16 يونيو/حزيران 2014. وتوفي الاثنان نتيجة إصابتهما بأعيرة نارية، فيما يبدو.[37]

ومن بين الأفراد الذين قُتِلوا دون محاكمة أثناء احتجازهم لدى قوات "عملية الكرامة" أشخاص يُشتَبه في تقديمهم دعماً عسكرياً لقوات "مجلس شورى ثوار بنغازي" واحتُجِزوا للاشتباه في حيازتهم أسلحة. وفي واحدة من مثل هذه الحالات، ورد أن نوري الأوجلي، وهو صاحب متجر لقطع غيار السيارات عمره 40 عاماً، اعتُقِل يوم 3 ديسمبر/كانون الأول 2014 من منزله في منطقة الحدائق في بنغازي على أيدي قوات الكتيبة 36 صاعقة بعد أن اتُهِم بحيازة أسلحة. ووصفت شقيقة نوري الأوجلي القبض عليه لمنظمة العفو الدولية قائلة:

"وصلت ست أو سبع سيارات إلى منزلنا في نحو الثامنة صباحاً يوم 3 ديسمبر (كانون الأول 2014). ودخلوا البيت وقالوا "نحن من الجيش الكتيبة 36". وفتشوا البيت بأكمله بحثاً عن أسلحة لكنهم لم يجدوا شيئاً. وقالوا لنا إنهم سيأخذون نوري لاستجوابه وسيطلقون سراحه بعد ذلك مباشرة. كان يعاني من حصوات في الكليتين وكنا قلقين على صحته. وأعطانا الجنود بعد ذلك رقم شخص قالوا إنه المسؤول عن السجن. واتصلنا بالرجل حيث كنا نريد أن نأخذ لنوري أدويته. ورد علينا وقال إنه في طبرق وإنه لا علاقة له بالسجن. وسمعنا في البداية أنه أُخِذ إلى مجمع الكتيبة 36 في بوعطني. وظل الجميع يطمئنوننا مؤكدين أنه بخير وسيُفرج عنه قريباً. وقُتِل بعد ثلاثة أيام. ولم يكلفوا أنفسهم حتى عناء إبلاغنا. وعرفنا بعد عشرة أيام من صفحة على فيسبوك تُسمَّى "جرائم المرج" أنه قُتِل. ورأى أصدقاؤنا صورة لجثته مغطاة بالكدمات وتظهر عليها علامات تعذيب. وقد نُقِل فيما يبدو إلى مستشفى الأبيار يوم 6 ديسمبر/كانون الأول. هل أُلقِيت جثته في مكان ما أم لا؟ لا نعرف. وعلمنا لاحقاً أن الهلال الأحمر نقل جثمان نوري من مستشفى الأبيار إلى مركز بنغازي الطبي. كان هناك كثير من الشائعات والأنباء غير الصحيحة تتردد بخصوص أسرتنا، تلك هي المشكلة. وقد قُبِض عليه وتعرض للتعذيب بناء على أكاذيب أعدها الصحوات." ويفيد تقرير أولي للطب الشرعي بأنه توفي نتيجة إصابته بعيارين ناريين أحدهما في رأسه والآخر في صدره.

وأبلغت أسرة نوري الأوجلي منظمة العفو الدولية بأن أربعة رجال آخرين على الأقل اعتُقِلوا على أيدي قوات الصاعقة خلال عمليات تفتيش لمنازل في منطقة الحدائق في بنغازي. واعتُقِلوا جميعاً في بداية ديسمبر/كانون الأول. ومن بين هؤلاء، فتحي الأوجلي، ابن عم نوري الأوجلي وعمره 30 عاماً تقريبا، واعتُقِل على أيدي الكتيبة 36 صاعقة يوم 5 ديسمبر/كانون الأول مع جار له يُدعَى ناصر عطية الفرجاني بعد عملية تفتيش للمنازل للاشتباه في حيازة أسلحة، حسبما ورد. وأُفرِج عن فتحي الأوجلي من سجن الرجمة في بداية يناير/كانون الثاني 2015، بينما عُثر على جثة ناصر عطية الفرجاني ملقاة يوم 7 ديسمبر/كانون الأول 2014.

---

[36] انظر التسجيل المصور متاح هنا: https://www.facebook.com/video.php?v=697391566976567

[37] انظر "بوابة الوسط"، وصول ثلاث جثث من مستشفى الأبيار إلى مركز بنغازي الطبي، 17 يونيو/حزيران 2014، متاح في: http://www.alwasat.ly/ar/mobile/article?articleid=23165

حوادث الاغتيال ومحاولات الاغتيال لأسباب سياسية

"إنهم (الميليشيات) دائماً ما يستهدفون الزعماء، الأشخاص الذين يستمع إليهم المجتمع المحلي. بعد مقتل سلوى (بوقعيقيص) اكتشفنا أن كل شيء ممكن. كانت ابنة واحدة من أكبر عائلات بنغازي."

أحد نشطاء حقوق الإنسان الليبيين، القاهرة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2014

استمر ورود أنباء حوادث الاغتيال لأسباب سياسية في بنغازي، على نطاق واسع، في الفترة من أواسط مايو/أيار إلى ديسمبر/كانون الأول 2014. وكانت الغالبية العظمى ممن استُهدِفوا أشخاصاً مثل ضباط الأمن السابقين والحاليين والموظفين الرسميين، لكن من بينهم كذلك بعض النشطاء، والزعماء الدينيين، وصحفيين اثنين على الأقل، وأحد المدافعين عن حقوق الإنسان. وقُتِل المستَهدفون في أغلب الحالات رمياً بالرصاص أو بتفجيرات في بعض الحالات. وكان لاغتيال سلوى بوقعيقيص يوم 26 يونيو/حزيران 2015 ورئيس تحرير صحيفة برنيق، مفتاح أبو زيد، يوم 26 مايو/أيار 2014 تأثير مروع على وجه الخصوص على الصحفيين والنشطاء في بنغازي. ولم يبق في بنغازي شيء يُذكر مما كان في يوم ما مجتمعاً مدنياً نابضاً بالحياة.

وكان شهر سبتمبر/أيلول 2014 أكثر الشهور دموية في هذه الفترة، حيث ورد وقوع ما لا يقل عن 40 حادث اغتيال خلاله. وقُتِل تسعة أشخاص من بينهم ناشط المجتمع المدني توفيق بن سعود، الذي كان عمره 18 عاماً، وكان مشاركاً في تنظيم مظاهرات ضد الميليشيات الإسلامية، وصديقه سامي الكوافي، الذي كان عمره 17 عاماً، يوم 19 سبتمبر/أيلول الذي بات يعرف "بالجمعة الأسود". وأثار قتل الشابين حديثي السن، وخصوصاً توفيق بن سعود، استنكاراً دولياً، ودفع الآلاف في شتى أنحاء العالم إلى بث الرسالة "أنا توفيق" على مواقع التواصل الاجتماعي في إطار حملة للإعلاء من شأن السلام والأمل في ليبيا في تحد للانتهاكات.[38]

ولم يعلن أحد مسؤوليته عن حوادث القتل، ولم يُعرَف بإجراء تحقيقات حتى الآن. ويرجع هذا إلى انهيار نظام العدالة الجنائية في بنغازي حيث تتعرض مراكز الشرطة، والمحاكم، والقضاة، وأعضاء النيابة، وضباط التحقيقات الجنائية للهجوم منذ 2013. وألقى كثيرون في بنغازي المسؤولية على الميليشيات التي ترتكب انتهاكات منذ 2011 متمتعة بالإفلات التام من العقاب. وهم يعتقدون أن بعض الجماعات المسلحة المنضمة إلى ائتلاف "مجلس شورى

[38] انظر صفحة حملة "أنا توفيق" على فيسبوك، متاحة في: https://www.facebook.com/iamTawfikOfficial

ثوار بنغازي"، مثل "أنصار الشريعة"، تشن حرباً عقائدية على مؤسسات الدولة وكل المسؤولين العموميين الذين تعتبرهم ممثلين لدولة فاسدة. وتعتبر هذه الجماعات، فيما يبدو، أي شخص ينشط في حركة مناهضة لها أو يدعو إلى إعادة تنشيط الجيش والشرطة هدفاً ممكناً.

وفي حالة وثقتها منظمة العفو الدولية، قُتِل فرج خليفة الكزة، رئيس الشؤون المالية في شركة نفط الخليج العربي الذي كان عمره 64 عاماً، رمياً بالرصاص يوم 23 سبتمبر/أيلول 2014 وهو عائد بسيارته إلى بيته من جنازة. وأفادت أسرته بأنه كان مؤيداً نشطاً لإقامة نظام اتحادي منذ يوليو/تموز 2011 حين ظهر لأول مرة علناً في قناة "ليبيا أولاً" التلفزيونية داعياً إلى إقامة نظام اتحادي في ليبيا. وأبلغت أسرته منظمة العفو الدولية بأنه كان ينتقد "أنصار الشريعة" و"الإخوان المسلمين" علناً وتعرض للتهديد عدة مرات. ورُشِّح لمنصب رئيس "مؤسسة النفط الوطنية" قبل اغتياله. وأبلغت أسرته المنظمة بأنه لم تكن هناك اشتباكات وقت مقتله في منطقة السالماني في بنغازي وأنها تعتقد أنه قُتِل بنيران قناص.

وفي حالة أخرى، عُثِر على أحمد عبد الرزاق الشريف المغربي، وهو ضابط في إدارة الجمارك برتبة ملازم أول في ميناء بنغازي وعمره 26 عاماً، ميتاً في صندوق سيارته يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014. وورد أنه استوقف عند حاجز تفتيش زُعِم أنه تابع "لأنصار الشريعة" في منطقة الماجوري في بنغازي. وأفاد أفراد أسرته بأنه أُصيب بأربع رصاصات في رأسه، وبطنه، وصدره، ويده. وكان في طريق عودته إلى بيته بعد شراء بعض الطعام للغداء. وظلت أسرته تبحث عنه في المستشفيات إلى أن عثرت على السيارة متوقفة أمام عيادة مروة في منطقة الماجوري. وأفادت أسرته بأنه لم يكن ضالعاً في الصراع ولم يكن مسلحاً وقت مقتله.

وبالإضافة إلى مقتل سلوى بوقعيقيص، وتوفيق بن سعود، وسامي الكوافي، وثقت منظمة العفو الدولية كذلك هجمات موجهة ضد ناشطين آخرين كانا ممن ينتقدون الميليشيات والجماعات المسلحة في بنغازي علناً.

فقد نجا سالم إدريسي، وهو من أعضاء "منظمة الضحايا لحقوق الإنسان" ويعمل أيضاً سائق سيارة أجرة، من محاولة اغتيال في 15 أغسطس/آب. وروى لمنظمة العفو الدولية ما مر به قائلاً: "كانت الساعة حوالي 5:30 مساء. كنت راكباً سيارتي الأجرة مع صديق. وعندما وصلنا قرب مركز شرطة الصابري أدركت أن هناك من يتبعنا. وبدأ الرجال في السيارة يلوحون بإشارات ويتحدثون إلي يحثونني على الانعطاف إلى جانب الطريق والتوقف. ولم استجب لهم. فأسرعوا وأطلقوا النار علينا. وأُصيب صديقي وائل الخميس العبيدي في كتفه."

وفي حالة أخرى، استُهدِف منزل الصحفية والمصورة التلفزيونية مبروكة المسماري بنيران مباشرة يوم 29 يوليو/تموز 2014، الأمر الذي أدى إلى مقتل شقيقها فتحي، الذي كان عمره 35 عاماً. وكانت مبروكة المسماري التي انتقلت إلى مصر في أواسط عام 2013 بعد أن تلقت العديد من التهديدات بالقتل، والخطف، والاغتصاب نشطة منذ عام 2012 في تنظيم المظاهرات الرئيسية المناهضة لحكم الميليشيات في بنغازي. وبعد انتقالها إلى القاهرة بدأت العمل في قناة "ليبيا أولاً" التلفزيونية حيث تستضيف برنامجاً حوارياً تناقش فيه الشؤون السياسية في بنغازي وتتهم الميليشيات صراحة بارتكاب جرائم ورفض فكرة الدولة. وروت الحادث لمنظمة العفو الدولية قائلة: "جاءت أسرتي لزيارتي في القاهرة خلال رمضان. ثم عادت إلى بنغازي لقضاء العيد هناك. وسرعان ما انتشرت شائعات تفيد بأنني عدت إلى بنغازي كذلك. وفي أحد الأيام ثقب شخص ما أحد إطارات سيارة أختي. وفي اليوم التالي كان شخص ما يطلق النار على متجر أسرتي الذي يقع بجوار المنزل. وتوقف إطلاق النار لكنه سرعان ما استؤنف. وخرج أخي فتحي إلى الشرفة ليرى ما حدث فأُصيب بجرح مميت." وأبلغت منظمة العفو الدولية بأنها تعتقد أن إطلاق النار كان يهدف إلى ترهيبها.

القانون الإنساني الدولي والتزامات الأطراف المتحاربة

يحظر القانون الإنساني الدولي الذي ينطبق على الصراعات المسلحة غير الدولية، مثل الحال في ليبيا، القتل العمد لأي شخص لا يشارك مباشرة في العمليات العدائية أو لم يعد يشارك فيها. وينبغي معاملة المقاتلين العاجزين عن القتال، وهم من استسلموا، أو أُسِروا، أو جُرِحوا، أو صاروا عاجزين عن القتال لأسباب أخرى، بطريقة إنسانية. وقتل مثل هؤلاء الأفراد مخالفة جسيمة للقانون الإنساني الدولي ويمثل جريمة القتل المعَرَّفَة في القانون الدولي كجريمة حرب. كما يُحظَر التعذيب، والمعاملة القاسية، وأخذ الرهائن وتمثل هذه الأفعال أيضاً جرائم حرب. وتدعو منظمة العفو الدولية كل أطراف الصراع إلى إدانة التعذيب واحتجاز الرهائن علناً، وإطلاق سراح أي شخص محتجز لغير سبب سوى رأيه، أو انتمائه السياسي، أو أصله. وينبغي لجميع الأطراف إبلاغ أسر المختطفين بمصير أبنائها ومكانهم وضمان معاملة كل من حُرِموا من حريتهم بطريقة إنسانية والسماح لهم بالاتصال بأسرهم.

ويحد القانون الإنساني الدولي كذلك من وسائل وأساليب إجراء العمليات العسكرية. ويقتضي مبدأ التمييز من أطراف الصراع "التمييز بين المدنيين والمقاتلين" وبين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية" وتوجيه الهجمات إلى الأهداف العسكرية دون غيرها. والهجمات دون تمييز، والتي من طبيعتها ضرب الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز محظورة. ويحظر مبدأ التناسب الهجمات التي "قد يكون من المتوقع أن تسبب عرضاً فقدان أرواح مدنيين، أو إصابات بين المدنيين، أو أضرار بالأعيان المدنية، أو هذه الأمور مجتمعة، وهو ما من شأنه أن يكون مفرطاً بالنسبة إلى الميزة العسكرية المحددة والمباشرة المتوقعة". ويحدد القانون الدولي الإنساني كذلك الاحتياطات الواجب اتخاذها لتفادي القيام بهجمات دون تمييز أو غير متناسبة. وينبغي للأطراف أيضاً اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لحماية المدنيين الواقعين تحت سيطرتها من آثار الهجمات. ويُعَّد استهداف المدنيين بالهجوم، وتعمد شن هجوم بلا تمييز يؤدي إلى موت أو إصابة مدنيين، وشن هجوم غير متناسب جرائم حرب.

النتائج والتوصيات

يبعث نطاق وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني الدولي التي وثقتها منظمة العفو الدولية على أشد القلق. غير أن المنظمة تخشى أن يكون النطاق الحقيقي لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ بداية الصراع المسلح في بنغازي وأنحاء أخرى من البلاد عام 2014 أكبر كثيراً مما ترد أنباؤه. ولم يعد مستمراً في إرسال أنباء من ليبيا مباشرة الآن سوى قلة قليلة وهم يخاطرون بحياتهم مخاطرة شديدة كي يفعلوا ذلك، حيث أسكت العنف أبرز الأصوات في البلاد. ومعظم الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان الليبيين إما هربوا من البلاد وإما قلصوا عملهم بعد أن صاروا هدفاً للميليشيات والجماعات المسلحة. وتقلصت قدرة المنظمات الدولية، بما في ذلك جماعات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، وكذلك "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في أرض الواقع بسبب الوضع الأمني.

وحتى الآن لم تحقق الجهود التي تقودها بعثة الأمم المتحدة لوضع نهاية للقتال والتوصل من خلال التفاوض إلى تسوية سياسية بين الأطراف المتحاربة تقدماً يُذكَر. وأثار حوار سياسي بدأته "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" في جنيف في 15 يناير/كانون الثاني 2015 بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية، ووقف العمليات العدائية، وتحقيق انسحاب الجماعات المسلحة من المدن إحساساً جديداً بالأمل لدى كثير من الليبيين، برغم غياب أعضاء "المؤتمر الوطني العام" وائتلاف "فجر ليبيا" وفصائل أخرى.[39] ودعا المشاركون في ختام محادثات استمرت يومين جميع الأطراف إلى وضع نهاية للعمليات العسكرية، وعبروا عن التزامهم بحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، واتفقوا على التصدي لعدة بواعث قلق تتعلق بحقوق الإنسان ضمن إجراءات لبناء الثقة. ومن بين هذه الإجراءات التصدي للاحتجاز غير المشروع، والعمل على الإفراج الفوري عن الأشخاص المخطوفين، وتقديم معلومات كاملة بخصوص الأشخاص المفقودين، والتصدي لوضع اللاجئين والنازحين داخلياً، وتقديم معونة إنسانية إلى المناطق المتأثرة بالقتال والسماح بوصول مثل هذه المعونة إليها، ووضع حد "لحملات التحريض الإعلامية".[40]

وترحب منظمة العفو الدولية بالتزام المشاركين في الحوار السياسي باحترام حقوق الإنسان والتصدي للانتهاكات الجارية. بيد أنه من الحاسم أن تكون إجراءات المحاسبة كذلك محوراً لهذا الحوار أو لأي تسوية سياسية أخرى لاحقة. واستجابة لهذا الحوار السياسي أعلنت فصائل ليبية مسلحة، من بينها ائتلاف "فجر ليبيا" والجيش الوطني الليبي الذي يضم قوات "عملية الكرامة" وقفاً لإطلاق النار مع ورود بعض أنباء تفيد بتجدد الاشتباكات. غير أن من المرجح أن يستمر القتال في بنغازي ومحيطها، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان. وواقع الأمر أن الجيش الوطني

---

[39] انظر "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، نص المؤتمر الصحفي للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، برناردينو ليون، قبل الجلسة الافتتاحية للحوار الليبي في جنيف، متاح في:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3543&ctl=Details&mid=6187&ItemID=1992895&language=en-US

[40] انظر "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، الحوار الذي تسهله الأمم المتحدة، الحوار السياسي الليبي يختتم جولته الأولى في جنيف، 15 يناير/كانون الثاني 2015، متاح في:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3543&ctl=Details&mid=6187&ItemID=1992911&language=en-US

الليبي لم يوافق إلا على وقف جزئي لإطلاق النار وتعهد بمواصلة القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب ضد "من لا يعترفون بحق الليبيين في بناء دولتهم".[41]

وما لم تُكسَر دائرة الإفلات من العقاب، لن يجد مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي حافزاً يدفعهم لوقف أعمالهم. ومن المرجح أن تستمر دوامة العنف التي لا تنتهي. وما زال كثير من الناس في ليبيا يأملون الآن في أن تقنع رسالة قوية من المجتمع الدولي بخصوص المحاسبة بموجب الآليات الدولية جميع الأطراف بالكف عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات والمخالفات. وينبغي للمجتمع الدولي، وخصوصاً الدول التي شاركت في حملة حلف شمال الاطلسي العسكرية ضد قوات العقيد القذافي في عام 2011، أن يكف عن تجاهل الوضع وأن يقوم بدور أكثر نشاطاً في التصدي للوضع في ليبيا الذي ينطوي على إمكانية التدهور والتحول إلى حرب أهلية كاملة ذات عواقب إقليمية مخيفة عابرة للحدود.

ولهذه الغاية تتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية:

إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

- إجراء تحقيقات في الأفعال التي تمثل جرائم بموجب القانون الدولي والتي زُعِم أن جميع الأطراف ارتكبتها، بما في ذلك الميليشيات والجماعات المسلحة في ليبيا منذ فبراير/شباط 2011.

إلى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة

- فرض عقوبات موجهة، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول المالية، على الهيئات والافراد "الذين يخططون لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي المنطبقين، أو أعمال تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان أو توجيه مثل هذه الأعمال أو ارتكابها" وفقاً لقرار مجلس الأمن 2174 (لعام 2014).

إلى كل الدول

- التعاون الكامل مع "لجنة العقوبات" وضمان التنفيذ الكامل لحظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا وفرضه في ذلك البلد وفقاً لقرار مجلس الأمن 2174.

- دعم إجراءات لوضع نهاية للإفلات من العقاب في ليبيا بما في ذلك إنشاء لجنة لتقصي الحقائق أو آلية مماثلة للتحقيق في الانتهاكات والمخالفات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف في ليبيا.

- ضمان أن تكون بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في محور أي تسوية سياسية.

- إلى قادة الجماعات المسلحة والميليشيات العاملة في إطار مجلس "شورى ثوار بنغازي" وقادة "عملية

[41] انظر بيان الجيش الليبي متاح في:
https://www.facebook.com/klna.libya/photos/a.363782713705548.88043.360972157319937/767417793342036/?type=1&theater

الكرامة":

- الإدانة العلنية لكل انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني الدولي، وخصوصاً الخطف، والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها واتخاذ إجراءات لوقف هذه الانتهاكات والمخالفات وأن يوضحوا لكل من هم تحت قيادتهم أن مثل هذه الأعمال لن تكون مقبولة في أي ظروف.

- منع التحريض والتهديدات بقتل المدنيين أو الإضرار بهم وبممتلكاتهم.

- إبلاغ الأسر بمصير أبنائها المخطوفين والمحتجزين بما في ذلك من توفوا والكشف عن ظروف وفاتهم وموقع دفنهم.

- الإفراج الفوري عن أي شخص محتجز بلا سبب سوى آرائه أو انتمائه السياسي أو مكانه الأصلي.

- معاملة كل المحتجزين، بما في ذلك المقاتلون الأسرى، معاملة إنسانية، وحمايتهم من التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، والسماح لهم بالاتصال بأسرهم؛ واحتجاز جميع المعتقلين في أماكن بعيدة عن مناطق القتال.

- استبعاد أي فرد يُشتَبه في ضلوعه في التعذيب وغيره من الانتهاكات من صفوف قواتهم.

- وضع نهاية فورية للهجمات على المدنيين وعلى الأهداف المدنية مثل المنشآت الطبية والهجمات التي تشن بلا تمييز.

- التعاون الكامل في التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني الدولي.

ملحق 1

خارطة شرق ليبيا

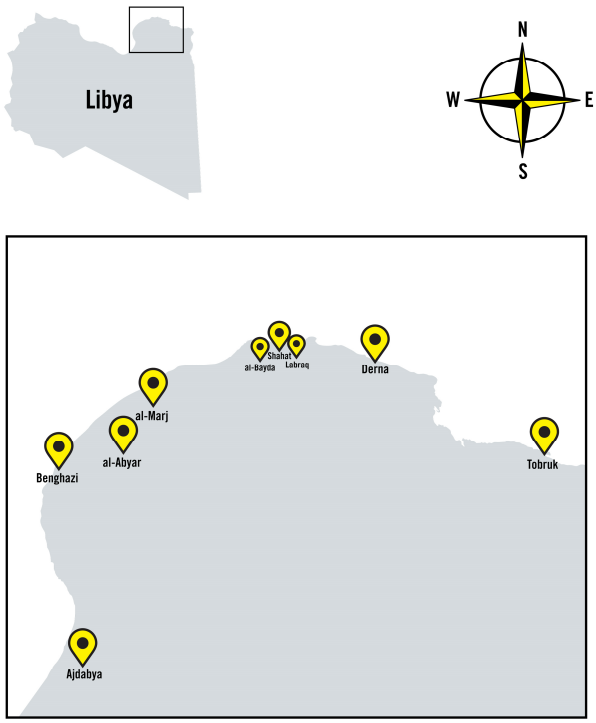

بنغازي تغرق في الفوضى

عمليات الاختطاف والقتل الميداني وغيرها من الانتهاكات

بعد مرور أربع سنوات على انتفاضة الليبيين ضد حكم العقيد معمر القذافي القمعي، وصلت البلاد إلى حافة الانهيار. وتتنازع حكومتان ومجلسان برلمانيان الشرعية والسلطة من خلال ائتلافات مختلفة من الميليشيات والقوات المسلحة. وتتعرض بنغازي، وهي ثاني أكبر مدينة ليبية ومهد انتفاضة 2011، لأشد ويلات العنف. وقد تم نزوح آلاف المدنيين بسبب النزاع المستعر بين القوات الموالية لعملية الكرامة، وهي حملة عسكرية اطلقها اللواء خليفة حفتر في مايو/أيار 2014، ومجلس شورى ثوار بنغازي، وهو ائتلاف يغلب عليه الميليشيات الإسلامية. وأضحت معارك الشوارع وحوادث الاغتيال والخطف هي الوضع المعتاد في الحياة اليومية.

ويوثق هذا التقرير الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي اقترفتها كافة الأطراف، ومن بينها حوادث الاختطاف، وعمليات القتل الميداني للمدنيين وأسرى المقاتلين، والقصف العشوائي، والهجمات المباشرة على المدنيين وممتلكاتهم. وما لم تتخذ إجراءات على الفور من قبل القادة على كل جانب لاستعادة سيادة القانون، فإن من المرجح أن تستمر دائرة العنف.

وحتى اليوم، فإن المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات فعالة تذكر لوضع حد للانتهاكات في ليبيا، وفرض تدابير بشأن عملية محاسبة الأطراف المسؤولة. تدعو منظمة العفو الدولية المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للقيام بإجراء تحقيقات، بموجب القانون الدولي، في الجرائم التي يزعم ارتكابها من قبل جميع الأطراف. وينبغي على مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات موجهة ضد الأفراد والكيانات المسؤولة عن مثل هذه التجاوزات والانتهاكات.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية